النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵟ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

■ العدد : 619 ■ من 11 الى 17 شتنبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ابن دحمان الصياد:

ضيف العدد

الوضع النقابي والتجريم الفعلي للحق في الاضراب

إن ما نعيشه اليوم هو لحظة حاسمة في تاريخ الصراع الطبقي ببلادنا، قانون الإضراب ليس مجرد مادة قانونية، بل هو تجسيد لإرادة سياسية تقودها الدولة لتحطيم مقاومة الطبقة العاملة، وتمرير سياسات التقشف والتفكيك دون عوائق

15

الميثاق الجديد للاستثمارات بالمغرب
هل يصلح الخلف ما أفسده السلف؟

06

سلاح المقاومة خط أحمر

11

07 08 09

كلمة العدد:

من أجل مواصلة التصدي للقانون التكبيلي للحق في الإضراب

بعد تمرير ما يسمى قانون الاضراب ونشره في الجريدة الرسمية في عددها الصادر في 24 مارس من سنة 2025 في صيغة «القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الاضراب» وبعدما فحصت المحكمة الدستورية عدم مخالفته لأحكام دستور 2011، تكون الحكومة قد تمكنت من توفير شروط «قانونية» للضغط ومحاولة تجريد الشغيلة المغربية من أهم أسلحتها في ممارسة الصراع على المستوى الاجتماعي...

ورغم ذلك فان هذا لم يمكنها أبدا من احراز الشرعية الشعبية، مادام أن الاستناد وقع على دستور غير ديمقراطي ولا يتجاوز كونه دستور مخزني ممنوح. صحيح أن الحكومة وفرت شروط تمرير هذا القانون التكبيلي. غير أنها لم تكن تعمل سوى على استغلال السياق العام، سياق التراجعات لتمرير قانون ظالم في حق الطبقة العاملة تكريسا للمزيد من الهجوم على الطبقة العاملة ومنها على عموم الطبقات الشعبية.

بالنظر الى أن الاضراب يبقى هو السلاح الحاسم في خوض الصراع من أجل تحصين الحقوق الشغلية، كان لزاما على الدولة وحكومتها خادمة الباطرونا والبورجوازية الطفيلية أن تقوض هذا الحق بأستعمال سلطة القانون الذي يخدم مصلحة الكتلة الطبقية السائدة والرأسمال المفترس ضدا على المصالح الحيوية للطبقة العاملة وعموم كادحي شعبنا، في تجاهل كامل لمواقف ومطالبة بعض النقابات بالسحب الفوري والعودة الى الأساس المادي للممارسة حق الاضراب وحماية الشغيلة من الاستغلال واستبداد ارباب العمل والسلطات الرجعية، بل لم يتم أي تفاعل مع الاطراف المعنية وخاصة منها وللتذكير مرة أخرى، مواقف المركزيتين النقابيتين ك د ش- ا م ش وكذا ما سجلته الجامعة الوطنية للتعليم «التوجه الديمقراطي» العائدة من معارك الحراك التعليمي وما أثاره من جدل نموذجي حول مشروعية المطالب وطبيعة الممارسة النقابية ومحدوديتها حاولت هذه التنظيمات النقابية كما بعض التنظيمات السياسية المعنية بقضايا الطبقة العاملة ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي وتنظيمات يسارية وديمقراطية، لقد سجلنا عدة مبادرات ميدانية منها الجماعية ومنها المنفردة.

أما وقد تم تمرير القانون التكبيلي للاضراب ليتم اعتماده مع بداية «الموسم الاجتماعي» شتنبر الجاري، ثم الدعوة الى مناقشة قانون التقاعد والتحضير وتحيين فرص الخوض في مراجعة مدونة الشغل بهدف المزيد من المرونة في العمل وتمكين أرباب العمل من الأقلات من المحاسبة وتسريح العاملات والعمال وضرب الحق في العمل النقابي، كل هذا تحت مسميات المقاولة المواطنة للتغطية على تحويل العمل النقابي الى أدوات للتعاون الطبقي بشكل أو بآخر.

انها حبكة محصلة موازين قوى مختلة، لصالح الباطرونا وحكومتها، بحيث يستمر النظام القائم في بلادنا في توفير جميع شروط تمرير القوانين والمخططات الطبقية، لأنه يبدو عاجزا على تقديم الأجوبة المناسبة على الأزمات المختلفة الأبعاد وخاصة منها الأزمة الاجتماعية الآخذة في المزيد من التعقيد وما قد يرافق ذلك من انتفاض أو حراكات شعبية جديدة أو حتى تمرد جماعي غير معروف النتائج.

هذه الحقيقة التي تفرض نفسها تتيح فرصا جديدة أمام كل المبادرات النضالية ذات البعد الوحدوي والشعبي، خاصة بين المركزيتين النقابيتين بدعم واحتضان من طرف الجبهة المغربية لمناهضة قانوني الاضراب والتقاعد لما لهذه الأخيرة من أهمية وتجربة نوعية مع محطات الحراك التعليمي، هي أيضا فرصة اعادة رص الصفوف وترتيب مجموع مكونات أدوات الدفاع الذاتي للجماهير في معاركها القادمة على مستويات متعددة اضافية.

لقد تم تمرير قانون الاضراب، لكن النضال ضده لن يوقفه أي قانون. فقد قاومت الطبقة العاملة ولوحدها الفصل المشؤوم 288 من القانون الجنائي، وحققت بصمودها مكاسب مهمة رغم كيد اتهامات عرقلة حرية العمل... ومن غير ذلك أمثلة كثيرة من ملاحم صمود معارك العاملات والعمال في مختلف الوحدات الانتاجية.

انها من الفرص الأخيرة التي تدعونا جميعا من اجل التعبئة والإعداد الجماعي لمواجهة هذا القانون التكبيلي للحق في الاضراب والنضال من أجل اسقاطه، هذا يستوجب أول ما يستوجب، توفير تلك الإرادة السياسية والاستعداد للنضال ميدانيا عبر تأطير وتنظيم العاملات والعمال وكل الأجراء وتعبئتهم على شرعية مناهضة هذا القانون التكبيلي، قانون التقاعد وما يرافقهما من مشاريع تراجعية ورجعية في اطار تلك المخططات الطبقية التي تستهدف كرامة وحقوق الطبقة العاملة والطبقات الشعبية، وهي مناسبة أيضا للقوى السياسية المناضلة المناهضة للمخزن للخوض في سبل توفير شروط معركة شاملة تهم القوى العمالية كما تهم النخب السياسية في اتجاه توفير شروط المجابهة ضد السياسات الطبقية من خلال توحيد كل القوات المناضلة في معركة طبقية تنشد تحقيق اسقاط قانون الاضراب واسترجاع سلاح الطبقة العاملة المشروع في الدفاع عن حقوقها على طريق اسقاط كل المخططات الطبقية وتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

بيان حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب

عقد المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب اجتماعه العادي يوم 03/09/2025 وبعد استكمال مناقشة نقط جدول أعماله أصدر البيان التالي:

إن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب المجتمع في دورته العادية بعد وقوفه ودراسته لأهم القضايا والأوضاع بالجهة في علاقة لها بالقضايا الوطنية والدولية فإنه يبلغ الرأي العام مايلي:

على المستوى الدولي:

يسجل تفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي والانهيار المتواصل لنظام القطب الواحد ومواصلة الأنظمة الامبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية اشعال وتأجيج فتيل الحروب والصراعات بعدة مناطق عبر العالم، ودعم الكيان الصهيوني في مواصلته لحرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني، مستعملا في ذلك آلة حربية فتاكة ولجوئه لفرض الحصار على قطاع غزة وتجويع أهاليها وهدم بيوتهم ومنع الدواء عنهم، أمام صمت المنتظم الدولي وتواطؤ الأنظمة الاستعمارية الغربية والرجعيات العربية المطبعة بما فيها النظام المخزني المغربي المستبد.

وعلى النقيض من ذلك يسجل النهج الديمقراطي العمالي بكل فخر واعتزاز مواصلة الأحرار عبر العالم تنديدهم بالكيان الصهيوني وقيادته الفاشية وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني الأعزل الذي يسجل ملاحم بطولية في مواجهته للكيان الاحتلالي المتغطرس ويشكل الأسطول العالمي لكسر الحصار الجائر الذي يتجه إلى غزة بمشاركة مغاربية انخرط فيها النهج الديمقراطي العمالي أرقى تعبير عن تضامن أممي مع الشعب الفلسطيني وصرخة مدوية في وجه الكيان الاحتلالي والغرب الامبريالي والأنظمة الرجعية المطبعة الداعمة له.

أما على المستوى الوطني: فإن الأوضاع تزداد تأزما سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي حيث يتواصل تغول الدولة المخزنية بارتفاع وثيرة القمع والاعتقالات وتكميم الأفواه وتمرير قوانين رجعية خدمة للرأسمال وتكريسا للاستبداد. كما تعرف أسعار المواد الأساسية والمحروقات ارتفاعا مهولا، وفي نفس الوقت تتفاقم أزمة تردي الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وشغل.

– تسجيل ارتفاع حمى الاستعداد للانتخابات في ظل دستور ممنوح وتحت إشراف وزارة الداخلية وفق قوانين تكبيلية وفي نفس الوقت ارتفاع أصوات الطبقات الشعبية والكادحين بالهوامش التي تشكو الفاقة والعطش والعزلة وانعدام الشغل والخدمات الأساسية والسطو على الأراضي الجماعية. لذلك تضطر الساكنة بهذه الهوامش إلى الاحتجاج تعبيرا عن سخطها على الأوضاع والدعوة لتلبية مطالبها العادلة في الشغل والماء والسكن والعيش الكريم، لكن سرعان ما يتم الالتفاف على هذه المطالب المشروعة بالوعود الزائفة والممطالة ربحا للوقت ليس الا.

على المستوى الجهوي:

• التعليم: تعيش مؤسسات التعليم بالجهة حالة من الاكتظاظ الخانق، مصحوبة بخصاص مهول في الموارد والإمكانات، مما يفاقم أزمة التعليم العمومي ويدفع في اتجاه المزيد من التدهور، فهناك مؤشرات تؤكد أن الموسم الحالي سيكون أسوء موسم يعرفه قطاع التعليم. فالأقسام الدراسية ستعرف الاكتظاظ وهناك نقص في أطر التدريس والإدارة. أما التعليم العالي فسيدخل في الخوصصة المقنعة وقد بدأ نقابيو التعليم العالي برفع أصواتهم تنديدا بخطوة الوزارة الوصية على هذا القطاع والتي ترمي الى إقبار التعليم العمومي المجاني بشكل نهائي والدخول في أولى خطوات ضرب المجانية من خلال فرض رسوم على الطلبة الجامعيين والتمييز بينهم.

• الصحة: تتواصل احتجاجات المواطنات والمواطنين، والتي كان آخرها الوقفة الإحتجاجية أمام مستشفى الحسن الثاني بأكادير، تنديدا بالوضع الصحي الكارثي، وما يرافقه من زبونية وقلة في الأطر الصحية، في سياق يهدف بوضوح إلى خوصصة القطاع الصحي والقطع مع الحق في الصحة العمومية.

• العمال والعاملات في القطاع الزراعي: استمرار الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات أمام الضيعات ومفتشية الشغل، نتيجة تغول الباطرونا وحماية مصالحها على حساب كرامة وحقوق العاملات والعمال المشروعة.

• ضحايا زلزال الأطلس الكبير (الحوز): ما زالت فئات واسعة من المتضررين لم تستفد من البرنامج المعلن عنه من طرف الدولة، وهو ما دفع بعض ساكنة جماعة تافنكولت بإقليم تارودانت إلى تنظيم مسيرة احتجاجية يوم 3\09\2025 جوبهت بالقمع من طرف أجهزة المخزن، في تجسيد مُخزٍ لسياسة التهميش والإقصاء.

– مشاكل الأراضي الجماعية: استمرار الدولة في مخططاتها الرامية إلى نزع الأراضي من أصحابها وتفويتها إلى شركات أجنبية بدعوى" الاستثمار" دون استفادة الساكنة من ثرواتها وخيراتها سواء في منطقة سوس أو الصحراء وهو ما يدفع ذوي الحقوق إلى تنظيم احتجاجات.

كما تلقى مناضلو ومناضلات حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب بالم وحزن كبيرين وفاة كل من المناضل الصامد احمد الزفزافي (أب المعتقل السياسي ناصر الزفزافي) والرفيق عزيز المنبهي وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم الحزب بالجهة بالعزاء لعائلتي الفقيدين متمنيا لذويهم ولكل معارفهم الصبر والسلوان. كما أننا وككل أحرار وحرائر الشعب المغربي نتابع الحالة الصحية الحرجة التي يتواجد عليها الرفيق سيون اسيدون ونطالب السلطات كما الأطباء المشرفين على حالته إجلاء كل الحقيقة عن وضعه الصحي وكل الملابسات التي أفضت لتواجده بهذا الوضع.

انطلاقا من هذه الأوضاع المتردية، فإن النهج الديمقراطي بجهة الجنوب:

– يجدد تضامنه مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي كافة فلسطين المحتلة ويندد بالجرائم والإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الفلسطينيين في القطاع.

– يدين ويرفض كل أشكال التطبيع المخزني مع العدو الصهيوني ويطالب بإسقاط وإلغاء اتفاقية التطبيع المشؤومة.

– يدعم ويتضامن مع اسطول الحرية العالمي المتجه إلى فلسطين لفك الحصار عن قطاع غزة.

• يندد بما آلت إليه الأوضاع في القطاعات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة، ويدعو كل الإطارات التقدمية إلى المساندة والتآزر من أجل وقف الهجوم على ما تبقى من القطاع العمومي.

• يطالب بتمكين المتضررين من الزلزال من حقهم المشروع في إعادة الإيواء والعيش الكريم.

• يرفض كل أشكال وأساليب نزع الأراضي من أصحابها ويدين أساليب التخويف والترهيب المخزنية التي تنهجها السلطات بالاقاليم الجنوبية (سوس/واد نون...) كأسلوب لإسكات وقمع القبائل.

• يندد بالغلاء الفاحش ويتفاقم أزمة العطش نتيجة النقص في مياه الشرب.

• يرفض سياسات الترحيل القسري للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء من المدن الداخلية إلى المناطق الجنوبية، ويستنكر التعامل اللاإنساني معهم تحت غطاء "إعادة التوزيع" ويطالب بحماية المواطنين والمواطنات من كل السلوكات الاجرامية.

• يعبر عن تضامنه ومؤازرته لكل الفئات الشعبية التي تتعرض للتضييق والحرمان من أبسط حقوقها، ويدعو كل القوى الحية والأحرار إلى رص الصفوف وبناء جبهة قوية قادرة على التصدي لسياسات الاستبداد والاستغلال.

المكتب الجهوي

بيان شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي بمراكش بمناسبة الذكرى الثانية لزلزال الحوز

تحل الذكرى الثانية للكارثة الطبيعية التي هزّت منطقة الحوز ومحيطها ليلة 8 شتنبر 2023، والتي أودت بحياة آلاف الضحايا، ودمرت البنية التحتية الهشة لعشرات القرى وخلّفت جراحًا عميقة في الجسد الشعبي المغربي.

لقد كشف الزلزال هشاشة البنية التحتية، وسوء التخطيط وغياب العدالة المجالية، وأظهر أن الدولة المخزنية، بحكم منطقها الريعي الاستبدادي، عاجزة عن حماية حياة المواطن، أو تأمين الحد الأدنى من مقومات الكرامة.

بعد عامين، نسجل في شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي- مراكش ما يلي:

• فشل الدولة المخزنية الذريع في إعادة الإعمار .

• استغلال الكارثة للتلميع السياسي والإعلامي عبر إطلاق مبادرات لا اثر ايجابي لها على حياة المواطنين.

• إقصاء الشباب والساكنة المحلية من القرار في ما يخص إعادة إعمار مناطقهم.

• تصاعد القمع في وجه الأصوات الحرة عوض ان تستجيب الدولة بشكل ايجابي لمطالب المتضررين.

كما نعلن في هذه الذكرى الأليمة:

• تضامننا المطلق مع عائلات الشهداء والجرحى وكل المتضررين.

• إدانتنا لكل أشكال القمع والاعتقال في حق أبناء وبنات الحوز.

• مطالبتنا بالإفراج الفوري عن المعتقلين على خلفية الحراك الاجتماعي.

• دعمنا لكل الحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي تناضل من أجل الكرامة والتنمية الحقيقية. مطالبتنا بتحقيق شفاف ونزيه في مصير الأموال العمومية والخاصة المرصودة لإعادة الإعمار.

• دعوتنا إلى تأسيس لجان شعبية شبابية في المناطق المتضررة لرصد وتتبع عملية إعادة الإعمار، ومقاومة النسيان والإهمال.

إننا في شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي نؤكد أن مأساة الحوز ليست حدثا معزولا، بل نتيجة مباشرة لنظام سياسي واقتصادي قائم على الريع، والاستبداد والاحتقار الطبقي.

مراكش في: 9 شتنبر 2025

وجدة:

وقفة نضالية لعمال ومستخدمي موبيليس ديف بدعم من قوى سياسية ونقابية وحقوقية

في خطوة نضالية جديدة، وضمن برنامج تصعيدي متواصل، نظم عمال ومستخدمو شركة النقل الحضري موبيليس ديف، صباح يوم الخميس 04 ستنبر 2025 ، وقفة احتجاجية حاشدة أمام مقر الجماعة الحضرية بوجدة، استجابة لنداء مكتبهم النقابي المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

حضور وازن ودعم متنوع

الوقفة لم تقتصر على حضور الشغيلة فقط، بل تميزت بحضور وازن لعدد من الهيآت النقابية والسياسية والحقوقية التي أعلنت تضامنها المطلق مع العمال. وقد أكدت هذه الهيآت أن معركة عمال موبيليس ديف ليست قضية فئة مهنية فحسب، بل هي قضية مدينة بأكملها تواجه التهميش والعبث الذي يطال مرفقا حيويا وحساسا كالنقل الحضري، والذي يؤثر بشكل مباشر على حياة آلاف المواطنات والمواطنين يوميا.

المحتجون والمتضامنون رفعوا شعارات قوية تفضح سياسات التماطل والتملص، محملين المجلس الجماعي والسلطات المحلية كامل المسؤولية عن الوضع الكارثي الذي يعيشه القطاع، سواء من حيث الأوضاع المزرية للشغيلة أو من حيث معاناة الساكنة مع أسطول مهترئ وأعطاب متكررة وخدمات متردية.

كلمة رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – فرع وجدة

في مداخلته خلال الوقفة، أكد رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن «الأزمة الخانقة التي يعرفها قطاع النقل الحضري تمثل انتهاكا صارخا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وعلى رأسها الحق في التنقل وفي العمل الكريم».

وأوضح أن الجمعية تعتبر «المعركة البطولية لعمال موبيليس ديف جزءا لا يتجزأ من النضال الأشمل من أجل الدفاع عن الحقوق الأساسية للساكنة وصون الكرامة الإنسانية»، داعيا إلى «توسيع التضامن ورص الصفوف حتى تُفرض حلول جذرية توقف هذا العبث وتضع حدا للتدبير العشوائي للمرفق العمومي».

كلمة نائب الكاتب المحلي لنقابات وجدة أنجاد:

من جانبه، شدد نائب الكاتب المحلي لنقابات وجدة أنجاد على أن «هذه المعركة ليست معركة فئة مهنية معزولة، بل هي صرخة جماعية ضد سياسات التهميش وضد الفشل الذريع في تدبير الشأن العام المحلي».

وأضاف أن نقابات وجدة أنجاد تعتبر «الوقوف إلى جانب عمال موبيليس ديف واجبا مبدئيا، دفاعا عن الحق في الشغل الكريم والخدمات العمومية اللائقة»، محذرا من أن «استمرار الأوضاع على حالها لن يؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي، وأن ساعة الحسم النضالي قد اقتربت ما لم تتحمل السلطات والجماعة مسؤولياتها».

كلمة الكاتب المحلي للنقابة:

بدوره، عبّر الكاتب المحلي للنقابة عن اعتزازه الكبير بالحضور القوي والمتنوع للهيآت النقابية والسياسية والحقوقية، موجها لها الشكر الجزيل على مساندتها الصادقة. وأكد أن «هذا الدعم يعكس الوعي الجماعي بأن معركة عمال موبيليس ديف هي معركة الساكنة كلها، ضد التهميش والظلم وسوء التدبير».

وأضاف أن «التلاحم الوحدوي بين مكونات الحركة النقابية والحقوقية والسياسية هو السلاح الحقيقي لمواصلة النضال وفرض التغيير»، مشددا على أن «صوت العمال لن يسكت حتى تحقيق كافة المطالب العادلة والمشروعة».

نحو تصعيد نضالي مفتوح:

الوقفة تأتي في سياق برنامج نضالي تصعيدي، حيث أعلن المكتب النقابي عن تنظيم اعتصامات ووقفات متكررة أمام مقر الجماعة الحضرية بوجدة، مع التحضير لوقفات وطنية بالعاصمة الرباط أمام مؤسسات رسمية مركزية، قصد إيصال صوت الشغيلة والساكنة إلى الجهات العليا المسؤولة عن القطاع.

واختتم المكتب النقابي بالتأكيد على أن «المعركة لن تتوقف، والنضال سيستمر بلا هوادة حتى انتزاع الحقوق المشروعة للشغيلة، وصون كرامتهم، وضمان حق الساكنة في خدمة نقل حضري آمنة، منتظمة، وذات جودة، تليق بمدينة وجدة وساكنتها.

بوسماحة بهلول

استدعاء عبد القادر حلوط، الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة على خلفية شكاية تقدمت بها إحدى شركات المناولة العاملة بمستشفى الفارابي

عرفت جهة الشرق حالة من الاستنفار النقابي بعد استدعاء الرفيق عبد القادر حلوط، الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة وأحد الوجوه النقابية والحقوقية البارزة، للمثول أمام المحكمة الابتدائية بوجدة يوم الأربعاء 18 شتنبر 2025، على خلفية شكاية تقدمت بها إحدى شركات المناولة العاملة بمستشفى الفارابي.

وتتهم الشكاية الرفيق حلوط بـ«بث وتوزيع ادعاءات كاذبة بواسطة الأنظمة المعلوماتية بقصد التشهير»، في الوقت الذي أكد فيه عدد من النقابيين والحقوقيين أن تدويناته اقتصرت على فضح التأخر في صرف أجور العمال وعدم احترام الشركة لبنود دفتر التحملات، معتبرين أن الأمر يدخل في صميم حرية الرأي والتعبير والدفاع عن حقوق الشغيلة.

في هذا السياق، أصدر الاتحاد المحلي لنقابات وجدة بيانًا تضامنيًا أكد فيه:

. تضامنه المطلق واللامشروط مع الرفيق عبد القادر حلوط.

. إدانته لكل الأساليب الرامية إلى تكميم الأفواه وإخراس الأصوات المدافعة عن حقوق العمال.

. اعتباره أن أصل المشكل يكمن في هشاشة العلاقات الشغلية وعدم احترام تشريع الشغل ودفاتر التحملات من طرف شركات المناولة.

. دعوة مفتشيات الشغل وأجهزة المراقبة إلى تحمل مسؤولياتها في حماية الحقوق المشروعة للعمال.

. تعبئة كافة القطاعات العمالية وفروع الجامعات الوطنية للدفاع عن الحريات النقابية وتجسيد التضامن الميداني.

وقد خلفت هذه المتابعة القضائية ردود فعل قوية في صفوف النقابيين والحقوقيين، الذين اعتبروا أن استهداف النقابيين بهذه الطريقة يشكل تهديدًا صريحًا للحريات النقابية، ويعيد إلى الواجهة النقاش حول هشاشة علاقات الشغل وغياب المراقبة الصارمة على شركات المناولة.

ويستعد مناضلو الحركة النقابية في كل ربوع جهة الشرق لمشاركة في الوقفات تضامنية وحملات دعم واسعة للرفيق حلوط، مؤكدين أن المساس بالمناضلين هو مساس بحرية العمل النقابي.

محمد علاي: مناضل نقابي (إ م ش)

بلاغ حول اجتماع الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ليوم الثلاثاء 02 شتنبر 2025

انعقد يوم الثلاثاء 02 شتنبر 2025 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط الاجتماع الأسبوعي العادي للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. وبعد التداول في أهم المستجدات التي تعرفها الساحة النقابية والاجتماعية ببلادنا والمهام المطلوب إنجازها تنظيميا، تكوينا واشعاعيا وكذا الترافع الجاد عن مطالب شغيلة القطاع الفلاحي وتتبع تنزيل الالتزامات العالقة مع وزارة الفلاحة، تم الاهتمام بالإعداد لاجتماع اللجنة الإدارية للجامعة في دورتها الثامنة (دورة الفقيدة خديجة نطاسي) المقرر عقدها يوم الخميس 18 شتنبر 2025 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط تحت شعار: "34 سنة من النضال والوفاء لقيم العمل النقابي الأصيل..مستمرون في الالتزام بالمخطط الاستراتيجي للجامعة وفي الدفاع عن المطالب المشروعة لشغيلة القطاع الفلاحي". وسيشكل هذا الاجتماع انطلاقة للموسم الاجتماعي الجديد للجامعة على مختلف الواجهات التنظيمية والنضالية وكذا محطة أساسية لتقييم مسار الحوار مع وزارة الفلاحة واتخاذ القرارات اللازمة لحمل وزير الفلاحة ومدراء المؤسسات العمومية على تنفيذ التزاماتهم، خاصة تلك المتضمنة في محضر الاتفاق بتاريخ 07 فبراير 2025.

وبعد استنفاذ كافة نقاط جدول الأعمال، يهم الكتابة التنفيذية تسجيل المواقف التالية:

1. استنكارها وامتعاضها الشديدين من حالة الجمود التي يعرفها ملف القانون الأساسي لمستخدمي المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية المودع لدى مصالح وزارة المالية منذ 15 أبريل 2024، ومطالبة وزير الفلاحة بتحمل مسؤولياته والتدخل العاجل لدى الوزير المنتدب المكلف بالميزانية من أجل إخراج القانون الأساسي فورا ودون مماطلة، مع تأكيد دعمها القوي للمعركة النضالية التي تخوضها النقابة الوطنية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
2. احتجاجها القوي على سياسة التماطل في إخراج القانونين الأساسيين لمستخدمي وكالة التنمية الفلاحية ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة المحتجزين بوزارة المالية؛
3. دعوتها مسؤولي وزارة الفلاحة ومدراء المؤسسات العمومية الى بدء واستئناف أوراش تعديل الأنظمة الأساسية الخاصة بمستخدمي الاستشارة الفلاحية، الغرف الفلاحية، البحث الزراعي والمحافظة العقارية، والتعجيل بوضع الإتفاقات بشأن تعديل النظام الأساسي لموظفي المياه والغابات في مسطرة التصديق والتأشير؛
4. استغرابها الشديد لخلو التصريح الصحفي لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الصادر في 26 غشت 2025 من أية إشارة للمجهودات المعتبرة لموظفي وزارة الفلاحة ومستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية المشاركين في عملية إحصاء القطيع الوطني والتي تمت في عز فصل الصيف وسط نقص في وسائل العمل، وتطالب الوزارة بتسريع صرف تعويضات منصفة ومحفزة لجميع المشاركات والمشاركين في هذه العملية؛
5. مساندتها لنضالات ومطالب العمال الزراعيين بمختلف مناطق البلاد، بهدف وضع حد للتمييز الذي يعانونه، وتجدد مطالبتها بإصدار مرسوم يوضح كيفية تحقيق المساواة بين الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي ونظيره بالقطاع الصناعي في أفق سنة 2028 تنفيذا لاتفاقات الحوارات الإجتماعية المركزية وآخرها في أبريل 2022؛
6. مطالبتها بحوار عاجل حول أوضاع ومطالب الفلاحين والكسابة الصغار، يفضي إلى التجاوب مع مطالبهم وتثمين تضحياتهم طيلة سنوات الجفاف السبعة، من أجل حماية القطيع وضمان غذاء المغاربة وما تبقى من مقومات السيادة الغذائية؛
7. تأكيدها لموقف الجامعة من الحوارات المغشوشة والعقيمة ومختلف نتائجها السلبية، ومحاولات الحكومة المستمرة للاجهاز على ما تبقى من مكاسب الطبقة العاملة المغربية، وتأكيدها على ضرورة النضال الوحدوي كسبيل للتصدي للهجوم الكاسح الذي تقوده الدولة وحكومة الباطرونا خاصة ما يتعلق بـ"إصلاح منظومة التقاعد" وتعديل مدونة الشغل.
8. دعمها لنضالات ومطالب مختلف الفئات من مهندسين، متصرفين، تقنيين، دكاترة، حاملي الشهادات غير المدمجين في السلاليم المناسبة والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، وتجديد دعوتها لتوحيد النضالات الفئوية لفرض الحوار والتجاوب مع مطالبها المشروعة؛
9. تضامنها المطلق واللامشروط مع الرفيق عبد القادر حلوط الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة (إمش) بالشرق، عقب استدعائه للمثول أمام المحكمة الابتدائية بوجدة يوم 18 شتنبر الجاري، واستنكارها أسلوب اللجوء للشكايات الكيدية من أجل التضييق على المناضلين النقابين وعلى نشاطهم النقابي؛
10. تنديدها الشديد بحرب الإبادة والتهجير الصهيونية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني بقطاع غزة وبالعدوان الصهيوني الممتد على باقي الأراضي الفلسطينية، ودعمها أسطول الصمود العالمي لكسر الحصار الصهيوني الجائر على قطاع غزة، واعتزازها بالمشاركة المتميزة لمناضلات ومناضلين من بلدنا المغرب في هذه المبادرة النضالية الهامة، مع مطالبتها الحكومة المغربية مجددا بوضع حد نهائي للتطبيع مع هذا الكيان البغيض، وتحمل مسؤولياتها في حماية المشاركين/ات المغاربة في هذا الأسطول من أي إعتداء محتمل من طرف العدو الصهيوني.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 02 شتنبر 2025

فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي يتضامن مع المعتقلة السياسية سعيدة العلمي

يتابع فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي باستياء واستنكار عميقين ما تتعرض له المناضلة والناشطة الحقوقية سعيدة العلمي من محاكمة سياسية جائرة واعتقال يستهدف حقها المشروع في التعبير والنضال السلمي.

وبالموازاة مع جلسة محاكمتها التي انعقدت زوال اليوم الثلاثاء بمحكمة عين السبع، شاركت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي إلى جانب هيات حقوقية وديمقراطية ضمن الوقفة التي دعت إليها لجنة التضامن مع المعتقلين السياسيين ،أمام محكمة عين السبع ،وقد تعرضت هذه الوقفة السلمية لمضايقات واستفزازات من طرف أحد البلطجية المسخرين من أجهزة المخزن، في سلوك يهدف إلى التشويش على التعبير الجماعي عن التضامن مع المعتقلة السياسية سعيدة العلمي، وإلى بث أجواء الترهيب وسط المناضلات والمناضلين.

إن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي:

1. يعلن تضامنه المبدئي واللامشروط مع المعتقلة السياسية سعيدة العلمي، وكل المعتقلين/ات السياسيين ومعتقلي الرأي.
2. يدين بشدة لجوء السلطات إلى أساليب البلطجة قصد التضييق على الوقفات السلمية والنيل من الحريات العامة.
3. يحمل الدولة المغربية وأجهزتها كامل المسؤولية عن كل الانتهاكات التي تطال سعيدة العلمي وعن سلامة المشاركات والمشاركين في الوقفات التضامنية.
4. يجدد مطالبه بالإفراج الفوري وغير المشروط عن سعيدة العلمي، ورفع كل أشكال القمع والتضييق عن الأصوات الحرة المدافعة عن الكرامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

الحرية لسعيدة العلمي
الحرية لكافة المعتقلين السياسيين
والنضال مستمر حتى تحقيق الكرامة والحرية والعدالة

عن مكتب الفرع

الريف.. حين يسخّر المخزن النسق ضد نفسه

ابو علي بلعزيان

لم تكن جنازة أحمد الزفزافي مجرد وداع لواحد من أبناء الريف البسطاء الذين رفعوا رؤوسهم في وجه آلة القمع، بل كانت إعلاناً جديداً أن الريف لا ينسى رجالاته، وأن ذاكرة الريف الشعبية عصية على الترويض. خرج الآلاف، رجالا ونساء، شيوخا وأطفالا، في مشهد صاخب بالكرامة والتاريخ، ليقولوا بصوت واحد إنهم أوفياء لمن قاوموا الطغيان ولم يساوموا على كرامة أبناء المنطقة. لقد كان التشييع حدثا أكبر من مأتم، كان محطة سياسية بكل المقاييس، فجاء كأنه رسالة مفتوحة إلى الدولة وإلى كل من يريد تدجين الريف أو إعادة إنتاج أزمته بوسائل قديمة أو جديدة.

فالزفزافي الأب لم يكن مجرد والد لناصر، بل تحول مع مرور السنوات إلى رمز للصمود الشعبي، وظل صوته عاليا في الدفاع عن معتقلي الحراك حتى آخر أنفاسه. ولذلك، لم يكن غريبا أن تتحول جنازته إلى لحظة سياسية، إلى ما يشبه الاستفتاء الشعبي على استمرار الاحتقان، وعلى فشل سياسة التهدئة الشكلية التي أراد المخزن أن يفرضها عبر الاعتقالات والإقصاء والتوظيف الانتهازي للأشخاص والنخب المصنوعة. ما جرى في الحسيمة في ذلك اليوم هو الدليل القاطع على أن الأزمة لم تطوَ بعد، وأن الجرح ما يزال مفتوحا، وأن الريف لا يُدار بالمسكنات ولا بالمقايضات الرخيصة، بل يحتاج إلى حلول جذرية تعيد الثقة المفقودة بين الدولة والمجتمع.

لكن المخزن، كعادته، يمارس لعبته القديمة: تسخير النسق ضد نفسه. فبدل أن يواجه جوهر الأزمة السياسية والاجتماعية، يلجأ إلى هندسة النخب وتفريخ زعامات مصطنعة هدفها تطويق الشرعية الشعبية لمعتقلي الحراك، وعلى رأسهم ناصر الزفزافي الذي اختزل، برغم إرادته أو دونها، كل الحركة الشعبية في شخصه. هذا المنطق ليس جديداً في تاريخ المغرب، ولا في تاريخ الريف تحديدا، حيث كان يُصنع الزعماء من ورق لمواجهة الزعماء الذين صنعتهم التضحيات الحقيقية. إنها لعبة قديمة متجددة: تحويل الصراع السياسي والاجتماعي إلى مجرد تنافس بين أشخاص، وإفراغه من محتواه الطبقي والشعبي، حتى يبقى المخزن هو الرابح الوحيد.

> ..الزفزافي الأب لم يكن مجرد والد لناصر، بل تحول مع مرور السنوات إلى رمز للصمود الشعبي، وظل صوته عاليا في الدفاع عن معتقلي الحراك حتى آخر أنفاسه. ولذلك، لم يكن غريبا أن تتحول جنازته إلى لحظة سياسية، إلى ما يشبه الاستفتاء الشعبي على استمرار الاحتقان، وعلى فشل سياسة التهدئة الشكلية التي أراد المخزن أن يفرضها عبر الاعتقالات والإقصاء والتوظيف الانتهازي للأشخاص والنخب المصنوعة.

إن الريف لا يحتاج إلى زعامات تلوّح بالوحدة الوطنية كغطاء لتصفية الحساب مع من يرفعون شعارات الكرامة والعدالة الاجتماعية. ولا يحتاج إلى أصوات تُقدَّم كبدائل مدلسة لتمثيل الريف في مواجهة ما يوصف بالانفصاليين. لأن هذا المنطق في جوهره ليس إلا إعادة إنتاج للعبة «فرق تسد»، وهو منطق لا يخدم سوى استمرار الأزمة وتعميقها. والنتيجة الحتمية هي إبقاء الملف معلقاً في منطقة رمادية: لا هو ملف حقوقي يُحل بالإفراج عن المعتقلين وعودة المنفيين، ولا هو ملف سياسي تُفتح فيه الأبواب لحوار ديمقراطي شفاف. إنه ملف مختطف في حقل الشنطاج السياسي، يوظف فيه المخزن الآلام والمعاناة والآمال لشراء الوقت وتفادي مواجهة الحقيقة.

لكن الحقيقة واضحة: لا يمكن لأي معالجة سطحية أن تداوي جرح الريف. لا يمكن أن تستمر السياسات الملغومة القائمة على الحصار التنموي والتهميش الاقتصادي وحرمان الشباب من أبسط شروط الحياة الكريمة. فالمنطقة، التي عرفت تاريخيا هجرات جماعية بحثا عن الخبز والكرامة، ما تزال اليوم تدفع ثمن السياسات نفسها: شبابها يركبون قوارب الموت نحو الضفة الأخرى، وقرى بأكملها تتحول إلى فضاءات مهجورة، فيما المشاريع الكبرى لا تجد طريقها إلا نحو المراكز المترفة، حيث يُعاد إنتاج نفس التفاوتات الطبقية والمجالية.

من منظور اليسار الجذري، فإن ما يحدث في الريف ليس سوى تجسيد مكثف لطبيعة الدولة المخزنية كجهاز قمعي يشتغل بمنطق الضبط وإعادة إنتاج السيطرة الطبقية. فالمسألة ليست «أزمة جهوية» أو «حراك محلي»، بل هي صورة واضحة لانفجار التناقضات الاجتماعية التي يعاني منها الشعب المغربي برمته: قمع الحريات، نهب الثروات، استغلال العمال والفلاحين الصغار، وحرمان الشباب من حقهم في المستقبل. إن الريف هنا يصبح مجرد عنوان لجرح وطني أكبر، عنوانا للهوة السحيقة بين السلطة والشعب.

ولذلك، فإن أي معالجة حقيقية تقتضي القطع مع سياسة الاعتقال والقمع، وتقتضي قبل كل شيء إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بلا قيد ولا شرط، وعودة جميع المنفيين، سواء اختلفنا أو اتفقنا مع مواقفهم السياسية. إن الحرية ليست منّة من الدولة، بل حق طبيعي، وإن استمرار سجن خيرة أبناء الريف هو استمرار لسياسة الانتقام وليس العدالة.

لكن الملف لا يقف عند حدود الحرية، بل يتطلب مساراً تنموياً جذرياً. فليس مقبولا أن تبقى المنطقة رهينة اقتصاد الريع والتهريب والأنشطة غير المهيكلة. إن ما يريده أبناء الريف هو مشاريع إنتاجية مهيكلة: مصانع، موانئ، استثمارات حقيقية توفر فرص شغل تحفظ كرامة الشباب، وتضع حداً لنزيف الهجرة السرية التي تهدد بتحويل الريف إلى أرض بلا شباب. وبدون هذا التحول الجذري، ستبقى كل الشعارات مجرد حبر على ورق.

لكن الدولة المخزنية، التي تدمن سياسة اللعب بالنار، لا يبدو أنها استوعبت الدرس. فما وقع في جنازة الزفزافي الأب كان إشارة قوية على أن الاحتقان ما يزال قائما، وأن الانفجار يمكن أن يتجدد في أي لحظة. كبت المشاعر، ومحاولة احتوائها بالقمع، لم تكن يوما حلا، بل هي وصفة مؤكدة لتفجير الغضب الشعبي كلما سنحت الفرصة. التاريخ يعلمنا أن الشعوب قد تصمت حينا، لكنها لا تنسى، وأن الشرارات الصغيرة قادرة على إشعال النيران في الهشيم.

إننا إزاء لحظة دقيقة في تاريخ الريف، بل في تاريخ المغرب برمته. إما أن تختار الدولة طريق المصالحة الحقيقية عبر الاعتراف بالأخطاء وفتح المجال للحريات وإطلاق التنمية العادلة، أو تستمر في سياسة المقايضة والتدجين وصناعة النخب الورقية، وهو طريق لن يقود إلا إلى تعميق المأزق. فالتاريخ، كما علمتنا تجارب الشعوب، لا يرحم الأنظمة التي تراهن على القمع بدل العدالة، وعلى التخدير بدل التحرير.

المطالب اليوم ، من منظور نقدي، أن يقرأ ما جرى في الحسيمة بعيون نقدية جذرية: أن يرفض اختزال الحراك في أشخاص، وأن يربط بين معركة الريف ومعركة الشعب المغربي في كليته ضد الاستبداد والاستغلال. المطلوب ليس فقط التضامن مع معتقلي الريف، بل رفع القضية إلى مستوى النضال من أجل بديل مجتمعي شامل: بديل يُحرر الإنسان من القمع ومن الفقر، ويمنح للشعب السيادة الحقيقية على ثرواته ومصيره.

لقد كشفت جنازة أحمد الزفزافي أن الريف لم يستسلم، وأن المخزن مهما حاول توظيف الرموز أو تفريغها، فإنه يواجه شعباً ذا ذاكرة صلبة. الريف ليس قضية جغرافية، بل قضية سياسية طبقية بامتياز. وما لم تُفكك آليات السيطرة المخزنية ويُفتح أفق الحرية والعدالة الاجتماعية، فإن كل محاولة لتسخير النسق ضد نفسه ستنقلب في النهاية ضد صانعيها. فالنسق حين يُفرط في التناقضات، ينفجر، وحين يحاصر الناس، يخرج من صمتهم ثورات لا يمكن لأحد أن يتنبأ بمدارها.

ولهذا، نقولها بوضوح: لا حل للريف إلا بالحرية، لا حل إلا بالكرامة، لا حل إلا بالعدالة الاجتماعية. وما عدا ذلك، فليس سوى إعادة إنتاج لنفس الأسباب التي ستؤدي، عاجلا أم آجلا، إلى نتائج أكثر عنفا وأشد خطورة.

6 شتنبر 2025

إننا إزاء لحظة دقيقة في تاريخ الريف، بل في تاريخ المغرب برمته. إما أن تختار الدولة طريق المصالحة الحقيقية عبر الاعتراف بالأخطاء وفتح المجال للحريات وإطلاق التنمية العادلة، أو تستمر في سياسة المقايضة والتدجين وصناعة النخب الورقية، وهو طريق لن يقود إلا إلى تعميق المأزق. فالتاريخ، كما علمتنا تجارب الشعوب، لا يرحم الأنظمة التي تراهن على القمع بدل العدالة، وعلى التخدير بدل التحرير.

الميثاق الجديد للاستثمارات بالمغرب

هل يصلح الخلف ما أفسده السلف ؟

بقلم الفقيد: محمد موساوي

إسهاما من الجريدة في التعريف بجزء من الاجتهادات والانتاجات الفكرية والعلمية المتنوعة للرفيقي محمد موساوي فقيد النهج الديمقراطي العمالي واليسار، ونظرا لراهنية ما جاء في مقال له حول ما سمي الميثاق الجديد للاستثمار نعيد نشره في هذا العدد.

في شهر فبراير من سنة 2022 تمت المصادقة على القانون الاطار رقم 22-03 ميثاق الاستثمار، و ذلك خلفا للقانون الاطار السابق رقم 95-18 و الذي جرى به العمل لمدة 26 سنة. و قبل هذا الميثاق صادق مجلس الحكومة ، في فبراير 2021 على مشروع مرسوم رقم 2.21.67 يتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 76.20 القاضي بإحداث «صندوق محمد السادس للاستثمار.» كل هذه الإجراءات أتت تفعيلا لتوجهات النموذج التنموي الجديد، الذي اكد على تولي الدولة مسؤولية تحفيز الاستثمارات بعد أن لوحظ عياؤها من حيث مردودية النمو و تراجع فرص الشغل. في هذا المقال نستعرض الإضافات التي يوفرها كل من «صندوق محمد السادس للاستثمار» والميثاق الجديد للاستثمار؛ كما نتساءل تساءل عن مغازيها الحقيقية من حيث توطيد دينامية النمو و خلق فرص الشغل، مع الانتباه الى الدور المنوط بالقطاع الخاص في كليهما.

المعضلة: لماذا لا تولد الاستثمارات الا القليل من النمو والشغل ؟

هذا هو السؤال المؤرق الذي انتهت اليه كل الدراسات التي تناولت واقع تراجع معدلات النمو والشغل رغم بلوغ الاستثمارات الاجمالية مستويات عالية خلال العشرين سنة الأخيرة. كما طرحه أيضا عدد من المسؤولين الرسميين. فهذا والي بنك المغرب يصرح امام لجنة المالية بالبرلمان في فبراير 2022 أن مستوى الاستثمارات بلغ 32 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في الفترة ما بين 2000- 2019 مسجلا أن المغرب يحتل الرتبة الثالثة من بين الدول التي تستثمر أكثر، بمعدل يفوق المعدل الدولي. ومع ذلك، ظلت نسب النمو ادنى من 5 بالمائة. مع تراجع ملحوظ ابتداء من سنة 2014 .

من جهتها حاولت المندوبية السامية للتخطيط استكشاف هذه الإشكالية باللجوء الى عدة مؤشرات، حيث اظهرت أن الاستثمارات المنجزة في المغرب لها مردود هامشي ضعيف على العموم. واستعملت المندوبية ،على الخصوص، المعامل الهامشي لرأس المال الذي يقيس العلاقة بين معدل الاستثمار و معدل النمو، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما ضعف أثر الأول على الثاني (والعكس صحيح) . وعلى سبيل الإيضاح والمقارنة ، في الفترة 2000- 2019 وفر المغرب 9،4 وحدة استثمار لكل نقطة نمو مئوية ، وهذا يفوق ما حققته دول أخرى: مصر (4،7)، الفلبين (4،2) ، الصين (4،9) ، ماليزيا (5،8) و تركيا (6،5) .

ومن حيث خلق الشغل، فقد ترتب عن كل نقطة نمو في الفترة 2000- 2009 توفير معدل سنوي يساوي 30000 منصب شغل، بنما انخفظ هذا المعدل الى 21000 منصب في الفترة 2010-2019. و قد أكدت دراسة معمقة أجرتها مديرية الدراسات و التوقعات بوزارة المالية انخفاض مهم في العلاقة بين النمو و التشغيل إذ أن لكل نقطة مئوية من نمو الناتج الداخلي الإجمالي، بين عامي 2008 و 2017 ، لم يتقدم إجمالي التشغيل الا بنسبة 0،12 مئوية في المتوسط مقابل 0،33 مئوية بين سنتي 2000 و 2007 ، وكلها معدلات أضعف من التي سجلتها دول أخرى مثل تونس و مصر.

ومع ذلك تظل التفسيرات المتداولة، من توجيه الاستمارات الى البنيات التحتية والقطاعات ذات المردودية المنخفضة، دون الاتيان بالمحددات البنيوية لهذه المعضلة التي تؤطر آلية تقسيم الأدوار بين القطاع العمومي و القطاع الخاص بما فيه الاستمارات الأجنبية المباشرة.

> تظل التفسيرات المتداولة، من توجيه الاستمارات الى البنيات التحتية والقطاعات ذات المردودية المنخفضة، دون الاتيان بالمحددات البنيوية لهذه المعضلة التي تؤطر آلية تقسيم الأدوار بين القطاع العمومي و القطاع الخاص بما فيه الاستمارات الأجنبية المباشرة.

«صندوق محمد السادس للاستثمار»

تأسس الصندوق كشركة مجهولة الاسم مملوكة في البداية من طرف الدولة مع تحديد الرأس المال الأولي للصندوق في 15 مليار درهم، على ان يتم رفعه الى 45 مليار درهم بمشاركة القطاع الخاص و مساهمين مؤسساتيين من المغرب و الخارج.

إن الغرض من صندوق محمد السادس للاستثمار ، كما جاء في ورقة تقديمية، هو « المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها، على الصعيدين الوطني والترابي، في إطار الشراكات مع القطاع الخاص، وكذا المساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية في رأس مال المقاولات الصغرى والمتوسطة. وسيساهم مباشرة في رأس مال المقاولات الكبرى، العمومية والخاصة، النشيطة في المجالات التي يعتبرها الصندوق ذات أولوية، وذلك بوضع أدوات مالية مناسبة من قبيل التسبيقات والقروض القابلة للإرجاع، وتمويلها بأموال شبه ذاتية. كما سيضطلع الصندوق أيضا بإعداد ووضع آليات تمويل مهيكلة لإيجاد حلول تمويلية للمقاولات العاملة في المجالات التي يرى الصندوق أنها تكتسي الأولوية»

نلاحظ هنا أن الصندوق يستهدف المقاولات الكبرى، العمومية والخاصة، النشيطة في المجالات التي يعتبرها ذات أولوية وفق أهدافه.

مع بداية سنة 2024 قرر الصندوق إنشاء صناديق قطاعية يعهد تسييرها لمجموعة من الشركات المتخصصة. وقد تم في البداية

اختيار قائمة تضم 17 شركة لتدبير هذه الصناديق القطاعية. و حسب ما فدر عن اجتماع مجلس الإدارة ولجنة الاستراتيجية والاستثمار ، تتميز شركات التدبير التي تم اختيارها بالتنوع والتكامل، وتغطي جميع القطاعات ذات الأولوية، وهو ما يتماشى مع السياسة الاستثمارية للصندوق، بما في ذلك سياسة تنويع المخاطر.

الميثاق الجديد للاستثمار: من أجل دعم دينامية الاقتصاد المغربي

تمت المصادقة على القانون الإطار 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار من طرف المجلس الوزاري بتاريخ 13 يوليوز 2022، ثم البرلمان بتاريخ 29 نونبر، (نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 دجنبر)، وصدر مرسومه التنفيذي المتعلق بتفعيل الأحكام الرئيسية والاستراتيجية خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 26 يناير 2023.

بعد هذا، انطلقت حينها سلسلة من المشاورات بين الحكومة والجهات المؤسساتية المعنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بغية وضع اللمسات الأخيرة على ميثاق الاستثمار الجديد والكشف عن الخطوط العريضة الأولى لمقتضياته.

يضم ميثاق الاستثمار الجديد، في محوره الأول، أربعة أنظمة لدعم الاستثمار، بما فيها نظام دعم أساسي واحد وثلاثة أنظمة دعم خاصة موجهة لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي وللمقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولتشجيع المقاولات المغربية على التواجد على الصعيد الدولي.

ويقدم نظام الدعم الأساسي للاستثمار ثلاثة أنواع من المنح التي يمكن الجمع بينها في حدود 30 في المائة من مبلغ الاستثمار، وهي خمس منح مشتركة ومنحة ترابية واحدة ومنحة قطاعية واحدة. وتعد أهلية الحصول على هذه المنح مشروطة باستيفاء أحد المعيارين المحددين بدقة.

وللاستفادة من منح نظام الدعم الأساسي، يتعين على المستثمر الانخراط في مشروع استثمار يساوي أو يفوق مبلغه الإجمالي 50 مليون درهم بالإضافة إلى خلق ما لا يقل عن 50 منصب شغل. وينص معيار الأهلية الثاني على خلق ما لا يقل عن 150 منصب شغل قار.

يسجل المغرب واحدا من بين أعلى معدلات الاستثمار في العالم، حيث يمثل 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل متوسط عالمي يبلغ قرابة 20 في المائة. ورغم ذلك، فإن الاستثمار الوطني يفتقر إلى النجاعة، حيث تبلغ حصة استثمار الدولة ثلثي إجمالي الاستثمار مقابل مساهمة القطاع الخاص بالثلث فقط. وتعزى هذه الوضعية أيضا إلى عدم توجيه الاستثمار الخاص بشكل كاف نحو القطاعات المدرة لمناصب الشغل وللقيمة المضافة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية ميثاق الاستثمار الجديد.

ويتمثل الهدف الرئيسي للميثاق في عكس معادلة الاستثمار الخاص والعام، ليشغل القطاع الخاص الثلثين، أي 350 مليار درهم بحلول سنة 2035 وليحظى الاستثمار العمومي بالثلث، وذلك بناء على التزام قوي من جانب السلطات لفائدة المقاولات من حيث الضرائب أو العقار أو الولوج إلى الطلبيات العمومية أو تبسيط الإجراءات الإدارية.

وبحلول سنة 2026، تهدف الحكومة، بموجب هذا الميثاق المدعوم من القطاعين الخاص والبنكي، إلى تعبئة 500 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة وخلق 500 ألف منصب شغل، من أجل ضمان اتساق التزامات مختلف الجهات الفاعلة.

خلاصة لا بد منها: شهادة شاهد من أهلها

«يتمثل الهدف الرئيسي للميثاق في عكس معادلة الاستثمار الخاص والعام، ليشغل القطاع الخاص الثلثين، أي 350 مليار درهم بحلول سنة 2035 وليحظى الاستثمار العمومي بالثلث، وذلك بناء على التزام قوي من جانب السلطات لفائدة المقاولات من حيث الضرائب أو العقار أو الولوج إلى الطلبيات العمومية أو تبسيط الإجراءات الإدارية.»

الوضع النقابي والتجريم الفعلي للحق في الاضراب

مع اشتداد وتيرة الصراع الطبقي ببلادنا، تصارعت وتيرة هجوم الطبقة الحاكمة على مكتسبات الطبقة العاملة و الشغيلة و على تنظيماتها النقابية. ولهذا الغرض سخّرت البرجوازية الكمبرادورية بالمغرب وطبقتها الحاكمة المؤسسات التمثيلية البرجوازية الصورية (البرلمان بغرفتيه)، والحكومة والمحكمة الدستورية ،من أجل نزع سلاح الإضراب من يد الطبقة العاملة و الشغيلة ، من أجل تمرير قانون يكبل حق ممارسته كأحد أقوى أدوات الدفاع عن الحقوق والمكتسبات العمالية.

في ملف هذا العدد نحاول مقاربة الموضوع تبيان إكراهات العمل النقابي في ظل هذا الواقع المتسم بالتشتت، وطرح سبل التجاوز والتأسيس للعمل الوحدوي.

إسقاط القانون التنظيمي للإضراب والتصدي لمخطط تخريب مكتسبات التقاعد مهمة ضرورية لحماية الحريات النقابية ومكاسب الطبقة العاملة وحقوقها

حفيظ !

1) في التأطير النظري والتاريخي للحق في الإضراب:

> في التطور التشريعي لحق في الإضراب:

إذا تأملنا في الترسانة القانونية لدول رأسمالية المركز التي عرفت الثورة الصناعية في القرن 19 في موضوع الإضراب، والتي ارتبطت بنشأة الطبقة العاملة الصناعية التي سكنت المدن الجديدة، لدرجة أصبحت بعض المدن مدن عمالية تماما، سنجد أن كل التشريعات أو أغلبها مرت بالمراحل التالية:

• مرحلة تشريعات تجريم الاضراب والتجمعات العمالية كرد فعل على قيام العمال بالتوقف عن العمل لمقاومة الاستغلال البشع (بداية ق19)

• مرحلة تشريعات تقنين حركة الاضراب وتكبيله بقوانين ومساطر (أواسط ونهاية ق19)

• مرحلة تشريعات الاعتراف الدستوري بالحق في الإضراب والعمل على تقنينه بقوانين تنظيمية ومساطر خاصة.

وإذا تأملنا في هذا التطور القانوني والتنظيمي والمسطري ورأينا ماذا كان يجري في واقع المدن العمالية وواقع الطبقة العاملة منذ ق19 سنجد أن الطبقة العاملة كانت تخوض إضرابات قوية ومزلزلة متحدية كل الإجراءات القمعية ومتحدية التسريح عن العمل نفسه، بل وصل الأمر بالطبقة العاملة إلى مشارف الثورة العمالية في عدد من الدول الأوروبية وفي الو.م.أ في أواسط ق19 حتى أن هذه الظروف دفعت كارل ماركس إلى التنبؤ باحتمال نجاح الثورة الاشتراكية في بلدان الغرب الرأسمالي. هذا الأمر هو الذي فرض على الدول الأوروبية مراجعة هذه القوانين في البرلمانات في اتجاه الاعتراف بالحريات النقابية ومنها الحق في الاضراب كمكتسبات عمالية أو في اتجاه معاكس تماما للتخلي عنها واللجوء إلى المنع المطلق والقمع الأسود خلال الأزمات الحادة للرأسمالية حين وصلت الفاشية والنازية والديكتاتوريات العسكرية إلى الحكم كما في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا وحكومة فيشي الفرنسية ... أو التخلي عن بعضها ثم العودة من جديد للاعتراف الدستوري بالحق في الإضراب وتحقيق مكتسبات تشريعية مهمة للحركة العمالية بفضل نضالها الطبقي وتغير موازين القوة لصالحها خصوصا بعد الحرب ع2.

كما أن المد الاشتراكي وقوة الحركة العمالية والنقابية منذ الثورة البلشفية (1917) فرض حق الإضراب كتشريع على الصعيد الدولي مع تأسيس «منظمة العمل الدولية» O.I.T (تأسست سنة 1919) (اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (رقم 87) لعام 1948 ثم اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم 98) لعام 1949 -) وهي الاتفاقيات التي تعتبر «العمل ليس سلعة» وتضمن «الحق في العمل النقابي» و«الحق في الإضراب» ضمنه (وهذه الاتفاقيات لم تصادق عليها الدولة المغربية بعد)، ثم بعد الحرب ع2 مع إصدار «الشرعة الدولية لحقوق الانسان» وتطورها إلى الآن والتي تعتبر «الحق في الإضراب من حقوق الإنسان».(العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ل1976) ورغم عدم وجود اتفاقية خاصة بالحق في الاضراب لحد الآن إلا أن الإضراب مكفول كحق في القانون الدولي لحقوق الانسان ويتم إعداد تقارير حول الدول التي تقوم بانتهاك هذا الحق من طرف «منظمة العمل الدولية» و«اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «desc. كما يتم التطرق إليه في «آليات الاستعراض الدولي الشامل» و«التعليقات التفسيرية العامة» وغيرها ل o.i.t ولجنة desc .

من خلال ما سبق يتأكد أنه لم تكن في يوم من الأيام الدول أو البرلمانات سباقة إلى إحقاق حق تشريعي لفائدة العمال، فالحقوق المكتسبة للحركة العمالية ومنها الحق في الإضراب قدمت فيه تضحيات وأطلق الرصاص على العمال وسالت فيه دماء وكسرت أضلع وسقطت فيه أرواح كثيرة وتمت فيه محاكمات وأحكام بالسجن وطرد تعسفي ولا تزال هذه الانتهاكات موجودة، هذا ما يجب تذكره دائما حين الحديث عنها.

> في دور الفكر والحركة الاشتراكية/ الشيوعية في الدفاع عن الحق في الإضراب:

الفكر الاشتراكي /الشيوعي هو الفكر المؤسس والموجه للحركة العمالية على أسس طبقية ضد الاستغلال الرأسمالي وهو الفكر الذي وقف في صف الحركة العمالية العالمية خلال نضالاتها من أجل حقوقها الاقتصادية من جهة ومن أجل فرض حقوق قانونية وتشريعية لصالح الطبقة العاملة ومنها الحق في الاضراب والحقوق الشغلية والنقابية .فإذا كان الاشتراكيون الطوباويين كانوا يرفضون «الصراع» ويفضلون «التعاون الطبقي» ولهذا لم يكونوا متحمسين للدفاع عن الإضراب كوسيلة لفرض الحقوق ،فإن الاشتراكيين الفوضويين اعتبروا الإضراب العام وسيلة أساسية للوصول على السلطة ، أما كارل ماركس وإنجلز في«البيان الشيوعي» وفي كل الأدبيات الاشتراكية العلمية اللاحقة من كتابات ومنشورات وجرائد فإنها دأبت على تحريض العمال على الاضراب ودعمهم فيه كما أن تنظيرات الفكر الماركسي تكشف الخلفيات الطبقية لقمع الدولة و لتشريعاتها ،وفي المقابل أغلب إن لم نقل كل التنظيرات والكتابات البورجوازية كانت «تجتهد» لتقنين الاضراب ولمنعه ولتجريمه ولجعله من سابع المستحيلات عبر مختلف الحيل القانونية والمسطرية ، فلا يمكن أن تجد منظرا ماركسيا لا يتعرض لقيمة الإضراب كما لا تجد تنظيما ماركسيا إلا ويجده من المدافعين عن الإضراب وعن الحق في استعماله كوسيلة أساسية للدفاع عن الحقوق وكتعبير حي عن التناقض بين «العمل» و «رأس المال» ويمكن الرجوع إلى تنظيرات أبرزهم في الموضوع ومنهم : ماركس وإنجلز ولينين وروزا لكسمبورغ وتروتسكي (قبل الثورة البلشفية خصوصا) وماو ... ورغم بعض الاختلافات الجزئية أو المرتبطة بتجارب الحركات العمالية والحركة الماركسية فعموما يمكن تلخيص التصور الماركسي اللينيني لموضوع الإضراب فيما يلي من منطلقات أساس:

- الاضراب هو تعبير أساسي عن التناقض بين الرأسمال (البورجوازية) والعمل (الطبقة العاملة)
- الاضراب وسيلة نضالية يلعب دورا أساسيا في تكوين وتدريب وتربية العمال على الوعي بمصالحهم الجماعية والطبقية وكذلك بدورهم في حركة التاريخ الثورية.
- الاضراب نوعان أساسيان: الإضراب الاقتصادي يهدف إلى تقليص شروط الاستغلال والاضراب السياسي يهدف إلى القضاء على أصل الاستغلال والارتباط بينهما جدلي ، كما يمكن أن يكون الاضراب السياسي وسيلة ضغط على الحكومات لحماية مكتسبات وصد هجومات طبقية تشريعية.
- الإضرابات هي تمرين يجمع العمال وينتظمون في نقابات أو في مجالس عمالية (السوفيات مثلا في التجربة الروسية...) والتي حين تتحقق جماهيريتها تصبح أنويات الشكل الجديد للسلطة البديلة / سلطة العمال.
- الإضرابات في حاجة إلى قيادة وطلائع واعية ومنظمة سياسيا ونقابيا وعماليا لتأطير العمال ومعاركهم سياسيا ونقابيا.

2) الحق في الإضراب في المغرب:

تأسيس الحركة العمالية في البلدان المستعمرة ومنها المغرب كان في الغالب امتداد للحركة العمالية في المركز الرأسمالي قبل أن تتجذر مع نمو الطبقة العاملة المنجمية والصناعية والخدماتية الحديثة في البلدان التبعية وبروز تنظيمات حركات التحرر الوطني التي تسملت قواها التقدمية في الغالب قيادة التنظيمات العمالية. وإذا كان «المعمرون «الفرنسيون في المغرب من موظفين وعمال قد استفادوا من الحق في الاضراب والحقوق النقابية في إطار «الكونفدرالية العامة للشغل» C.G.T (منذ 1930) من الحقوق النقابية المكتسبة في فرنسا فإن العمال المغاربة لم يستفيدوا من كافة مكاسب الحركة العمالية كما هي في بلدان المركز وخصوصا الحق في التنظيم النقابي والحق في الاضراب والمساواة في الأجور إلا بعد نضال ومحن كذلك، حيث كانت هناك تشريعات تمنع المغاربة من الحقوق النقابية ومن الحق في الاضراب إلى حدود بداية الأربعينات من القرن 20.

لقد نقل الدستور الأول الممنوح ل 1961 حرفيا تقريبا ديباجة الدستور الفرنسي ل 1946 وكذا دستور 1958 حول أن الحق في الاضراب مضمون وسياتي قانون تنظيمي له.

وتجدر الإشارة أن من أهم الأسباب لعدم طرح قانون ينظم /يكبل الحق في الاضراب في العقود السابقة أن الحركة العمالية وحركة اليسار الجذري كانت إلى حد ما قوية وديناميكية وكل قانون لن يكون في صالح الطبقة العاملة كانت ستتصدى له، كما أنه من البديهي أن تختار البورجوازية سن التشريعات في «مرحلة الجزر» لتكون مكبلة للحريات النقابية لصالح الباطرونا والرأسمال ولصالح دولة القمع الطبقي.

إن اختيار الظرفية الحالية للانصياع لتوصيات المؤسسات الدولية المالية والتجارية الرأسمالية يأتي من خلفية وقراءة أن الظرف «مناسب» وأن التنظيمات النقابية ليست لها الجاهزية الفكرية والسياسية لمواجهة المخططات الطبقية للنظام وأن جزء من الطلائع «منهكة» بالقمع أو تم استقطاب بعضها وأن الحراك التعليمي تم انهاكه

تابع 9 ←

قانون الاضراب: الدولة تضع مزيدا من الألغام أمام نضالات الطبقة العاملة المغربية

جمال العلاوي(*)

نشرت الدولة في جريدتها الرسمية عدد 7389 بتاريخ 24 مارس 2025، القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكفيات ممارسة حق الاضراب، وذلك بعد أن اجتاز كل مراحل إعداده والمصادقة عليه عبر المؤسسات التي تمثل مصالح البرجوازية وكبار الملاكين (البرلمان، مجلس الحكومة، المجلس الوزاري، المحكمة الدستورية..). وهو القانون الذي ظل النظام السياسي وحكوماته المتعاقبة متوجسين من إصداره ومن الردود المحتملة حوله منذ أول دستور نص على إصدار هذا القانون سنة 1962، إلا أنهم استشعروا واقع التراجع الحاد في الديناميات النقابية والنضالية الموحدة للطبقة العاملة في السنوات الأخيرة لتمريره بدون أي مقاومة ميدانية تذكر، خاصة مع حالات الضعف والتردد التي أصابت الحركة النقابية، والإحباط العام الذي يسود المشهد النضالي نتيجة الهزائم المتكررة للحركات الاجتماعية وما رافقها من خنق مستمر للحريات النقابية والعامة. فإلى أي حد سيؤثر هذا القانون على العمل النقابي وعلى نضالات الطبقة العاملة ببلادنا؟

تجريم الاضرابات السياسية والتضامنية

إن أي قراءة أولية للمواد التي يتضمنها قانون الاضراب، يُستنتج منها أن أحد الأهداف الأساسية التي يتوخاها النظام من هذا القانون هو استبعاد البعد الطبقي للعمل النقابي وللاضراب على وجه التحديد، وحصر دواعيه في الدفاع عن المصالح المهنية وظروف العمل داخل المقاولة أو المؤسسة، وهو ما يعني عمليا منع الاضراب السياسي الذي طالما شكل وسيلة لمواجهة السياسات الطبقية للدولة وإملاءات المراكز المالية والسياسية الرأسمالية. كما أن القانون لا يشير بأي شكل من الأشكال إلى الاضراب التضامني الذي يعتبر أحد أبرز أساليب تعزيز قوة التنظيم النقابي وترسيخ وحدة الطبقة العاملة داخل المنظمة النقابية، حيث بات التضامن بين الفئات المختلفة من العمال عبر آلية الاضراب التضامني بمثابة فعل خارج القانون ومجرم بموجب هذا النص. وهو ما سيساهم بشكل كبير في إضعاف العمل النقابي الذي يعتمد أساسا على التضامن بين القطاعات والفئات المختلفة.

من جهة أخرى أصر واضعي القانون على فرض اتفاق العمال مع المشغل لتحديد الأنشطة الضرورية التي يجب أن تستمر رغم الاضراب، وفي حالة عدم خضوع العمال لممارسة هذه الانشطة يقوم المشغل بإحلال عمال آخرين مكانهم، الأمر الذي يعني إفراغ الاضراب من أي ضغط، وجعله مجرد وسيلة شكلية لا أثر لها، فكيف لعمال دخلو في معركة مباشرة مع مشغل يحرمهم من حقوقهم أن يجالسوه حول طرق ضمان ديمومة العمل في الوقت الذي يخوضون فيه الاضراب أساسا لوقف عملية الانتاج بهدف الاستجابة لمطالبهم؟، بل ذهب هذا القانون إلى أبعد الحدود حين منع بشكل صريح أي إغلاق كلي أو جزئي للمقاولة أو المؤسسة أو أي احتلال لأماكن العمل أثناء الاضراب، كان يعتصم العمال أمام بوابة المؤسسة أو داخلها، حيث يعتبر ذلك «عرقلة لحرية العمل» مُعاقب عليها كما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون.

ولعل أبرز جانب يضمن تكثيف الباطرونا والمؤسسات لعمليات الاستغلال والقهر في حق العمال عبر هذا القانون، هو عدم السماح للنقابة والعمال بالدعوة إلى الاضراب في حالة توقيعهم على اتفاق بخصوص الملف المطلبي أو القضايا الخلافية إلا بعد انصرام أجل سنة على تاريخ إنهاء الاضراب وتوقيع الاتفاق، الأمر الذي يمنح للمشغل فرصة ذهبية للتصرف كما شاء في حق العمال بعد إنهاء الاضراب مباشرة، وذلك عبر البحث عن مصوغات لطرد النقابيين قبل نهاية هذه المدة التي يكون فيها العمال مكبلين وممنوعين من ممارسة الاضراب.

حصر الجهات التي تملك حق الدعوة إلى الاضراب

غاية أخرى سعت إليها الدولة عبر هذا القانون، وهي تقليص عدد الاضرابات إلى أدنى الحدود، وذلك عبر حصر الداعين إلى الاضراب في النقابات الأكثر تمثيلية أو ذات التمثيلية، وهو ما يعني عمليا عدم إمكانية الدعوة إلى الاضراب من طرف التنسيقيات وباقي الآليات التنظيمية المؤقتة، أو من طرف نقابة تأسست حديثا، وفي حالة عدم وجود تنظيم نقابي ذات تمثيلية اشترط النص تشكيل لجنة الاضراب وإنجاز محضر يوقع عليه ما لا يقل عن 25 في المئة من أجل الدعوة إلى الاضراب، ولا تكون هذه الدعوة قانونية إلا بعد عقد جمع عام يحضره ما لا يقل عن 35 في المئة من أجراء المقاولة، الأمر الذي يُفهم منه منع كلي للاضراب الفئوي على سبيل المثال، كأن تكون فئة معينة تشكل أقلية عددية داخل المقاولة او المؤسسة وتطالب بتحسين أوضاعها أو مساواتها بباقي الفئات.

ومقابل حصر الجهات التي تملك حق الدعوة إلى الاضراب وتكبيلها بشروط تعجيزية، فإن القانون منح صلاحية منع الاضراب لأكثر من جهة، بدءا برئيس الحكومة في حالة وجود كل ما من شأنه أن يهدد النظام العام، وهو المصوغ الذي يتم استعماله دائما لمنع الوقفات والمسيرات والتظاهرات في مختلف أقاليم المغرب. ثم قاضي المستعجلات الذي يصدر الأمر بوقف الاضراب أو منعه أو تشغيل العمال لضمان استمرار الانشطة المعتادة داخل المقاولة أو المؤسسة بناء على طلب المشغل.

آجال طويلة قبل الاضراب

لامتصاص حماس المشاركة في الاضراب

مسالة أخرى تؤكد بوضوح على أن غاية قانون الاضراب هي تجريم هذا الحق ومنعه، وهي المرتبطة بالآجال القانونية، حيث لم يعد مسموحا خوض الاضراب إلا بعد انصرام أجل 45 يوما بعد إيداع الملف المطلبي بالنسبة للاضراب ذات الطابع الوطني، و 15 يوما للاضراب على مستوى المقاولة، وحتى في حالة وجود خطر حال فقد اشترط القانون إثبات هذا الخطر قبل الدعوة للاضراب مع أنه لم يحدد كيفيات إثبات هذا الخطر ولا الجهة التي تملك صلاحية إثباته. وهذا الأمر سيكون له تأثير مباشر على فعالية الاضراب، لأن أحد الأسباب التي تجعله فعالا هو وجود مزاج عام غاضب في أوساط العمال لحظة وقوع النزاع، وأي تأخر في تنفيذ الاضراب يجعل هذا المزاج يتراجع ويتحول إلى حالة من الاحباط التي تدفع عددا كبيرا من العمال إلى القبول بالأمر الواقع بدل مواجهته، بل وهذه الآجال تعطي للمشغل والمؤسسة فرصة إضافية لجعل الاضراب غير ذي جدوى عبر استعمال الوسائل والامكانيات الكبيرة والمتنوعة التي تتوفر عليها الباطرونا والدولة لتجنب أي تأثير للاضراب على عجلة الانتاج.

عقوبات وغرامات

لم يكتفي هذا النص بتعقيد المساطر والإجراءات والشروط التي تجعل الاضراب قانونيا، بل فرض جزاءات وعقوبات على المخالفين، بما في ذلك منح المشغل حق طرد العمال وتأديبهم في حالة مخالفة المساطر السالفة الذكر، وفرض غرامات مالية على العمال تختلف باختلاف نوع المخالفة، فمسالة الآجال المتعلقة بالاعلان عن الاضراب على سبيل المثال قد تكلف الداعين إليه 50.000 درهم غرامة في حالة عدم التقيد بها كما هي منصوص عليها في المادة الثالثة عشر..الخ

وذهب القانون إلى أبعد من ذلك حين فرض عقوبات غير مباشرة تشمل جميع المضربين مثل عدم أداء أجورهم عن أيام الاضراب واعتبارهم في حالة توقف عن العمل كما نصت على ذلك المادة الخامسة.

خلاصة

إن قانون الاضراب الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح شتنبر 2025، يشكل نكسة أخرى للطبقة العاملة المغربية، وسيساهم في إضعاف الحركة النقابية ومستقبل العمل النقابي ببلادنا لما يتضمنه من تعقيدات وشروط تعجيزية وعقوبات، مقابل توسيع هامش تعسف الباطرونا والمؤسسات الرسمية إزاء العمال المضربين، وهو ما يجعل من مقاومته ورفضه والمطالبة بإسقاطه مطلبا عماليا ملحا وغير قابل للتقادم حتى تحقيقه، لأن حق الاضراب لم يكن يوما منة أو هبة من أحد، بل تم فرضه بفضل التضحيات الجسيمة التي قدمتها الطبقة العاملة في مواجهتها لكل مظاهر الاستغلال والاضطهاد والقمع.

فلنتمسك بحقنا في ممارسة الاضراب دون شروط، ولنوحد قبضتنا وقوانا يا طلائع الطبقة العاملة في مواجهة هذا القانون وغيره من القوانين الرجعية.

(*) مناضل نقابي

بالقمع وسياسة تفكيك وحدته، وبالتالي «يسهل» تمرير العديد من المخططات الجهنمية ضد العمال والمأجورين والموظفين بالإضافة إلى ضغط الرأسمال المالي العالمي ومؤسساته ووضعه لأجندات تفكيك القوانين الشغلية.

3) في مقاومة القوانين التكبيلية والتجريمية للحق في الإضراب:

التقت عوامل رئيسية من وراء الجري وراء مشاريع قوانين تنظيمية ومساطر خاصة لتجريم الحق في الاضراب وللحقوق النقابية وتكبيلها إلى أقصى حد أكثر مما هي عليه الآن ومنها

– الهجوم النيوليبرالي التشريعي على الحقوق (حقوق الانسان عامة والحقوق العمالية خاصة) بهدف شل حركة مناهضة رأس المال والاستثمارات المحلية والأجنبية أو «التشويش» عليها أو محاولة فرض حقوق عمالية عليها.

– حماية الشركات تشريعيا وماليا من المال العام حتى لا تضطر إلى الإغلاق (تشريعات الإغلاق Le Lock-out)

– الهجوم على العمل النقابي المكافح والديمقراطي من خلال: (الحظر العملي للحق في الاضراب في المؤسسات الخاصة رغم أنه حق دستوري – التدخلات السلطوية تكون لصالح الباطرونا – لجان التحكيم والمصالحة معطلة أو فاسدة وفي خدمة الباطرونا في الغالب– سلاح الطرد التعسفي– استعمال الجيش الاحتياطي للعمال من أجل كسر الإضرابات –منع تسلم الملفات القانونية للفروع النقابية –تصنيف المناضلين والتنظيمات النقابية إلى «مقبولين» و «ممنوعين» بناء على مواقفهم النضالية...)

– العمل على تفكيك مفاهيم منظومة العمل (تحويل العمل إلى سلعة) وتنظيمات العمال (دفع النقابات للتعاون الطبقي) وعبر تفكيك العمل الجماهيري: العمل عن بعد / المقاولات من الباطن / تنقيل وحدات الإنتاج الصناعية أو الخدماتية.

– جعل الحركة النقابية أداة طيعة وتكبيلها باتفاقيات شراكة لصالح رأس المال

إن الدولة المغربية تقوم بتمرين التلميذ النجيب للبنك الدولي ولتوصيات اتفاقيات التجارة الحرة والمبادلات وتفتح باب الاستثمار المستقبلي للحيتان المفترسة وتوسيع التغلغل للرأسمال الأمريكي والصهيوني لنهب خيرات الوطن من جهة ومن جهة ثانية لتوفير شروط اجتماعية وسياسية وتشريعية تكبل الطبقة العاملة وتجعل أسلحتها النضالية بدون مفعول أو تجعلها أسئلة صدئة متآكلة وتجعل الطبقة العاملة غير قادرة على خوض الاضراب، وإذا قررت خوضه عليها أن تفكر كبيرا في المساطر المعقدة والمقيدة لذلك، وفي العواقب التجريمية للحق في الإضراب. ومن جهة ثالثة تشجيع الأرستقراطية النقابية والعمل على إفسادها بالريع وإبعادها جزئيا أو كليا عن المصالح الاجتماعية والطبقية الاستراتيجية وعن الفكر العمالي لصالح «فكر التعاون الطبقي».

5) ما العمل؟

لقد صادقت الحكومة المخزنية (حكومة الباطرونا) على قانون تجريم وتكبيل الحق في الاضراب (97.15) في مارس 2025، وسيدخل حيز التنفيذ ابتداء في شتنبر 2025 مما يشكل ضربة موجعة للطبقة العاملة وللحركة النقابية والحقوقية وللبيسار المناضل والقوى المجتمعية المناهضة للسياسيات الرسمية. لهذا فإن مواجهة هذا القانون والعمل على اسقاطه مهمة آنية تتطلب شحذ الهمم وتوفير أرضية وحدوية لإسقاطه.

في الحقيقة يصعب الحديث عن ما العمل إذا لم يتحقق الربط بين الموقف والنضال الموحد :

فإذا كانت المكونات النقابية الأساسية ترفض قانون الاضراب (الإتحاد المغربي للشغل – الكونفدرالية الديمقراطية للشغل – الجامعة الوطنية للتعليم ومكونات نقابية أخرى للجبهة المغربية لمناهضة قانون الاضراب) وقوى يسارية (– حزب النهج الديمقراطي العمالي – فيدرالية اليسار الديمقراطي – الحزب الاشتراكي الموحد – عموم الماركسيين والتقدميين وطلائع العمل النقابي) وتنظيمات ذات مرجعية إسلامية كالعدل والإحسان ، وتنظيمات أخرى مجتمعية ، وإن بصيغ مختلفة ، فإن مهمة إسقاطه غير ممكنة بالمواقف فقط بل لا بد من موازين القوة اللازمة لذلك ، وموازين القوة كما يدركها الجميع اليوم من خلال التجارب النضالية الملموسة لعل آخرها تجربة الحراك التعليمي تؤكد أن لا مناص من الوحدة على أرضية مشتركة هدفها إسقاط القانون التكبيلي والتجريمي للحق في الاضراب وربط هذه المعركة بمعركة أخرى تتجلى في إحباط سياسة الحكومة لتمرير مشروع القانون الجديد حول التقاعد يمرر الثالوث التراجعي الملعون (الرفع الإجباري لسن التقاعد – زيادة نسب المساهمات – تقليص المعاشات) ويستمر في ضرب عمق مكتسبات التقاعد استمرارا لمؤامرة 2017 ضد هذا الحق .

إن المواقف مهمة لكن وحدها لا تكفي ، وإذا كان من المفترض أن تلعب «الجبهة الاجتماعية» دورا مركزيا لمواجهة هذه المخططات ،لكن غيابها للأسف عن الحراك التعليمي سنة 2023 و2024 يجعل الرهان عليها على المدى القريب صعبا ، وهي تحتاج إلى مراجعة وتطوير وتوسيع لمواجهة التحديات الاجتماعية المتنامية .لهذا يجب على كل المكونات المذكورة أعلاه أن تعبر عن استعدادها للعمل الوحدوي المفتوح لوقف التراجعات ، وهي إرادة سياسية ونقابية سيحاسبنا التاريخ على التفريط فيها ، كما حصل في السابق حين تم تمرير قوانين ومخططات نتيجة التفريط في مقومات الوحدة النضالية.

إن المرحلة تتطلب وضع هدف واضح لا غبار عليه:

×إسقاط القانون الحالي لتكبيل وتجريم الحق في الاضراب

– اعتماد الهجوم الوحدوي كهدف لكل الطلائع العمالية وفي مختلف المركزيات والنقابات المناضلة

– استعمال الإضراب والاضراب العام كسلاح لإسقاط هذا المشروع الجهنمي، ولرد الاعتبار للإضراب نفسه كحق تاريخي غير قابل للتصرف البورجوازي.

– المطالبة بالسلم المتحرك للأجور واحترام الحقوق الشغلية.

– تجريم أعمال محاربة التنظم النقابي من طرف السلطات والباطرونا وتجريم فعل عدم تسلم الملفات القانونية أو تسليم وصولات الإيداع في مخالفة صريحة للقوانين المخزنية نفسها، وهذه النقطة لوحدها تتطلب معركة وحدوية قوية.

– رفع يد أجهزة الدولة عمليا عن حق الحريات النقابية وفرض توقيع الدولة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحريات النقابية والحق في الاضراب والالتزام بها التي لم تصادق عليها بعد.

2025-09-05

العمل النقابي الوحدوي : ضرورة لتجاوز الإكراهات

م. خ.

بالتأكيد. العمل النقابي الوحدوي في المغرب يواجه إكراهات وتحديات متعددة ومتشابكة، تتراوح بين ما هو قانوني وسياسي وتنظيمي، إلى ما هو مرتبط بالسياق الاقتصادي والاجتماعي. يمكن تصنيف هذه الإكراهات على النحو التالي:

1. الإكراهات القانونية والمؤسساتية

· تعدد النصوص التشريعية: يتشتت الإطار القانوني المنظم للعمل النقابي بين مدونة الشغل والقانون الجنائي وقانون المسطرة المدنية، مما يخلق صعوبات عملية في الممارسة.

· شروط التأسيس والمشروعية: تخضع عملية تأسيس نقابة للحصول على «وصفة المشروعية» لشروط وإجراءات إدارية معقدة، مما يمنح السلطة الإدارية هامشا للتأثير أو التأخير.

· التضييق على الحق في الإضراب: على الرغم من كونه حقا دستوريا، فإن ممارسة الإضراب محاطة بعدة قيود (إشعار مسبق، ضرورة التفاوض، احترام الحد الأدنى من الخدمات). كثيرا ما يتم تحويل بعض الإضرابات إلى النقاش حول «شكلية الإجراءات» بدلا من جوهر المطالب.

· الملاحقات القضائية: يتم في بعض الأحيان اللجوء إلى القضاء لمحاكمة نقابيين بتهم مثل «الإخلال بحرية العمل» أو «التجمهر»، مما يخلق مناخا من التخويف.

2. الإكراهات السياسية والاستراتيجية

· الارتباط التاريخي بالأحزاب السياسية: النقابات الكبرى في المغرب : ارتبطت تاريخيًا بأحزاب سياسية أو كانت بمثابة أدوات ضغط سياسي. هذا الارتباط، وإن كان مصدر قوة في الماضي، أصبح اليوم عائقا أمام الوحدة، حيث تنعكس الخلافات الحزبية والإيديولوجية على العمل النقابي.

· الاستقطاب النقابي والتنافس غير البناء: يتسم المشهد النقابي بـ «التشرذم» والتنافس الحاد، وأحيانا العدائي، بين المركزيات النقابية على تمثيلية العمال والانخراطات. هذا التنافس يضعف قوة المساومة الجماعية ويشتت جهود العمال.

· الاستراتيجيات المختلفة: تختلف استراتيجيات النقابات بين المقاربة «التفاوضية» التي تفضل الحوار مع الحكومة وأرباب العمل، والمقاربة «النضالية» التي تعتمد أكثر على التعبئة والاحتجاج، مما يصعب توحيد الخطاب والمطالب.

3. الإكراهات التنظيمية والداخلية

· أزمة التمثيلية والنفور من النقابات: تعاني العديد من النقابات من أزمة مصداقية لدى القاعدة العمالية، بسبب بيروقراطيتها الداخلية، أو تركيز القرار في أيدي قيادات تاريخية، أو اتهامات بعدم التواصل بشكل فعال مع انشغالات المنخرطين اليومية.

· ضعف التكوين والتأطير: يعاني العديد من المسؤولين النقابيين على المستوى المحلي أو القطاعي من ضعف في التكوين القانوني والتفاوضي، مما يحد من فعاليتهم في الدفاع عن حقوق المنخرطين.

· التمويل: تعتمد النقابات بشكل أساسي على اشتراكات المنخرطين، والتي تكون منخفضة في كثير من الأحيان. هذا يحد من قدرتها على التحرك، وتنظيم التكوينات، ودعم الإضرابات ماديًا.

4. الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية

· هشاشة سوق الشغل: ارتفاع نسبة الاقتصاد غير المهيكل، حيث يعمل عدد كبير من المغاربة بدون عقود ولا حماية اجتماعية. يصعب جدًا تنظيم وتوحيد العمال في هذا القطاع تحت مظلة نقابية موحدة.

· البطالة والضغط الاقتصادي: يخلق الخوف من فقدان العمل ضغطًا على العمال، مما يثبط هممهم عن الانخراط في العمل النقابي أو المشاركة في الإضرابات خوفًا على مورد رزقهم.

· تعدد أشكال التشغيل: ظهور أشكال جديدة من العمل (العمل عن بعد، العمل المؤقت، الاقتصاد التشاركي) التي لا تغطيها التشريعات النقابية التقليدية، مما يطرح تحديات جديدة على نموذج النقابة الكلاسيكي.

5. إكراهات مرتبطة بالقطاع الخاص

المقاومة الشرسة من أرباب العمل: يواجه النقابيون في القطاع الخاص، خاصة في الشركات المتعددة الجنسيات أو الكبرى، تكتيكات مختلفة لعرقلة عملهم، مثل الترهيب، النقل التعسفي، الفصل غير المباشر، أو حتى إنشاء نقابات «صفراء» موالية للإدارة.

· الثقافة الإدارية: غياب ثقافة الحوار الاجتماعي والحق النقابي في العديد من المقاولات، حيث تعتبر الإدارة المطالب النقابية تهديدًا لها وليس حقًا مشروعًا.

رغم هذه الإكراهات الكثيرة، فإن فكرة العمل النقابي الوحدوي تبقى حلمًا وهدفًا استراتيجيًا للعديد من النقابيين في المغرب، إيمانًا منهم بأن الوحدة هي السبيل الوحيد لموازنة ميزان القوى مع الحكومة وأرباب العمل. تظهر بين الحين والآخر مبادرات وحوارات لتجاوز الانقسامات، لكن الطريق لا يزال طويلا وشائكا ويتطلب إرادة سياسية حقيقية وإصلاحًا عميقًا للبنيات النقابية نفسها.

في معركة الوعي

وسام الفقعاوي

يبدو أن نتيجة مآل ما يقرب من قرن ونصف من الصراع مع المشروع الصهيوني، الذي تبلور في أحشاء المشروع الاستعماري الغربي، ومدّ له كل سبل الحضانة والرعاية والدعم؛ يُثبت أنه لا يوجد خيار وسطي توفيقي معه، ولا يمكن أن تكون المساواة بين الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصلانيين والصهاينة الذين احتلوها؛ عادلة، حتى لو أخرجها أصحاب هذه الأطروحات التسووية بأنها عقلانية وواقعية ومباراة دفاعية، لأنهم بذلك يستبعدون ويموهون ويختزلون ويتجاوزون؛ أهم منهج علمي؛ ربطًا بالمعرفة الموضوعية للمشروع الصهيوني – الإمبريالي المعادي ولطبيعة وجوهر الصراع التاريخي – الوجودي القائم، ألا وهو المنهج الثوري، والذي تعدّ الاحتمالات/التقديرات بالنسبة له، ليست أسلوبًا لمواجهة تطورات غير محسوبة، كما أن البدائل لا تمتد إلى الهدف الإستراتيجي؛ فالاحتمالات/التقديرات المفترضة والمواقف البديلة لمواجهتها لا تتعدى التكتيك، وعلى أساس القدرة أو عدم القدرة على إحداث تغيّرات مؤاتية أو صد تأثيرات غير مؤاتية. إن المنهج الثوري من هذه الزاوية، يفترض الاحتفاظ دائمًا بزمام المبادرة وتجنّب الوقوع في مصيدة ردود الفعل أو التجاوز للهدف الاستراتيجي أو وضع حلول لأزمة العدو، وبالتالي اعطائه قوة دفع لمشروعه، في حين المطلوب دائمًا هو تصعيد أزمته ووقف اندفاعة مشروعه على طريق هزيمته التاريخية، وهنا بالضبط موقع المنهج الثوري في مقابل الاستسلام لديناميات العدو باسم العقلانية، والوقوعية في شراك مخططاته باسم الواقعية، واللعب لحساب الخصم/العدو باسم المباراة الدفاعية.

ومما يلفت الانتباه، أن بعض أصحاب طرح شعارات الحلول التي يسمونها العقلانية/الواقعية: حل الدولتين والدولة الواحدة؛ دفاعًا عنها وتأكيدًا على جدية طرحها وإمكانية تحقيقها؛ ذهبوا إلى أبعد من ذلك في محاولة إبراز الجوانب التي تتعلق بالمشترك التاريخي والثقافي والسياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين من جهة، والعملية والتطبيقية من جهة أخرى؛ منطلقين كل من ناحيته وطرحه، بأنه بمثابة هدف استراتيجي وطموح بعيد المدى، في سياق تنظيري؛ موجه للعقل والثقافة الفلسطينية والعربية بالأساس؛ تعمل فيما تعمل، وتهدف فيما تهدف إلى ضرب وإجهاض الثقافة التحررية الثورية وخلق حالة من القبول بالنتائج المريعة والإجرامية التي تحققت؛ مبررين ذلك ظاهريًا بدوافع الديمقراطية ومناهضة العنصرية والحل الممكن، لكنها – في الحقيقة – أفكار لا تعبر إلا عن عقل مهزوم ومرتد؛ تصب في المآل النهائي في خدمة العدو واستمرار دفع مشروعه الاستعماري الاستيطاني – الإبادي، في مقابل استمرار تشتيت الرؤية العربية – الفلسطينية الحقيقية للصراع وطبيعته الوجودية – المصيرية، بعد أن تم ترويض وإنهاك وإضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية بعوامل ذاتية وموضوعية؛ تضافرت معًا، وعزل بعضها تمامًا عن العملية الثورية التحررية العربية، وفي ظل مناخات واستمرار تراجع المد التحرري العربي ومنه الفلسطيني بالذات، وتكريس الأنظمة الرجعية الكمبرادورية وبناها في الوطن العربي، حيث تعمقت هيمنة الاستعمار الصهيوني – الإمبريالي. وإذا كان من بد؛ فعلى أصحاب الرؤى النقيضة لهذه الأطروحات وغيرها، من المعنيين في المسألة التحررية؛ عربيًا وفلسطينيًا؛ استذكار أدبيات العقلية الاستعمارية التي جسدها المنظرون والكتّاب والدعاة والساسة منذ سنة 1840م (مقالات بالمرستون وغيره)، كي نفهم ما الدور الذي يقوم به منظرو اليوم من كتبة ودعاة وساسة وإعلاميين فلسطينيين وعرب؛ لخدمة ذات الفكرة الصهيونية، ولكن في محطة جديدة من تطور وتمكين عملية الإبادة الصهيونية في فلسطين، مع فارق أساسي أن هذا الدور تقوم به ألسنة تنطق بالعربية.

ان بعض أصحاب طرح شعارات الحلول التي يسمونها العقلانية/ الواقعية: حل الدولتين والدولة الواحدة؛ دفاعًا عنها وتأكيدًا على جدية طرحها وإمكانية تحقيقها؛ ذهبوا إلى أبعد من ذلك في محاولة إبراز الجوانب التي تتعلق بالمشترك التاريخي والثقافي والسياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين من جهة، والعملية والتطبيقية من جهة أخرى؛ منطلقين كل من ناحيته وطرحه..

إن السؤال الذي يجب أن يبقى مطروحًا علينا جميعًا: لماذا مطلوبًا أن يذهب البعض إلى حلول لأزمة العدو ومشروعه، التي يستثمرها الأخير في التجاوز المدروس والتقدم المحسوب على حساب أرضنا وحقوقنا ومقدراتنا وحريتنا؛ راهنا ومستقبلا؟ وأي مصلحة تقف وراء ذلك؟ وفي رؤية وصالح مَن تصب؟ وطالما أن الهدف ليس تسطيح المسائل، فإن السؤال الاستكمالي لما سبق من أسئلة يصبح: حول ذلك الوضع السياسي اللاأخلاقي – المَرَضيُّ على الأقل الذي كان وراء ما يجري وما يزال يفعل فعله؟!

لعل الجواب المكثف عن هذا السؤال/ النقطة الأخيرة بالذات؛ يكمن في علاقات الخديعة والكذب الذي كان نظام حياة، لا مجرد واحد من سمات شتى للعمل السياسي الفلسطيني والعربي بالإجمال، وهنا يجب أن نوقف مفاعيل هذا النظام، باستعادة جذر الصراع: الوطن كاملا.

من وحي العدوان الهمجي على قطاع غزة

رؤية استراتيجية حاملة لموقف راسخ حول جوهر الصراع العربي الصهيوني

غازي الصوراني

أقدم فيما يلي لكل الرفاق في فصائل وأحزاب حركة التحرر الوطني في مشرق ومغرب الوطن العربي ولكل أحرار العالم وأصدقاء الشعب الفلسطيني، كلمات تجسد بشاعة الهجمة العدوانية التي أدت الى استشهاد وفقدان اكثر من 70 الف ودمرت اكثر من 70% من قطاع غزة ،بمثل ما تجسد حقيقة الحركة الصهيونية ودولتها العنصرية ، ما يعني ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية. من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة.

لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي او الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، اي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا اقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

لقد توضح خلال العقود الماضية طوال 77 عاما من الصراع مع العدو الصهيوني منذ النكبة عام 1948 حتى اللحظة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين ، وانها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب ان تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقا من ذلك وليس من خارجه.

فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الإمبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، هذه البديهة هي التي تفرض علينا إعادة تقييم أوضاعنا واقتكارنا وسياساتنا.

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين:

الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين أو تحقيق الحد الأدنى في دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي ديمقراطي موحد.

الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية" لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية .

انطلاقاً من ذلك أعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف مستقبلي استراتيجي يقوم على أن الكيان الصهيوني لا مستقبل له في بلادنا مهما تبدى للبعض في مرحلة الانحطاط الراهنة أنه الكيان الأقوى في الشرق العربي، آملاً أن يسهم الحوار في توسيع البحث في هذا الموضوع من كافة الرفاق والأصدقاء المعنيين في ارجاء الوطن العربي.

انطلاقاً من ذلك أعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف مستقبلي استراتيجي يقوم على أن الكيان الصهيوني لا مستقبل له في بلادنا مهما تبدى للبعض في مرحلة الانحطاط الراهنة أنه الكيان الأقوى في الشرق العربي، آملاً أن يسهم الحوار في توسيع البحث في هذا الموضوع من كافة الرفاق والأصدقاء المعنيين في ارجاء الوطن العربي.

سلاح المقاومة خط أحمر

عبد السلام العسال

سياق لا بد من الإشارة إليه:

بتاريخ 05 غشت 2025، اتخذت الحكومة اللبنانية، قرارا خطيرا يقضي بنزع سلاح المقاومة اللبنانية ممثلة في حزب الله في حدود نهاية شهر دجنبر القادم، وبحصر السلاح في أيادي القوى اللبنانية الرسمية الأمنية والعسكرية تحديدا، وأتى هذا القرار تحت ضغوط كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، وبتواطؤ الحكومة اللبنانية معهما وانصياعها التام لإملاءاتهما.

ومن المعلوم أنها ليست المرة الأولى التي يتخذ فيها قرار نزع سلاح المقاومة اللبنانية، إذ سبق اتخاذ قرارات مماثلة في مراحل وسياقات سابقة، غير أنها بقيت حبرا على ورق، ولم تجد طريقها إلى التنفيذ بسبب إصرار المقاومة اللبنانية، وتحديدا حزب الله، على تشبثها بسلاحها للدفاع المشروع عن الأراضي اللبنانية والشعب اللبناني والتصدي لاعتداءات الكيان الصهيوني الذي طالما اعتدى عليهما بالقصف الجوي والبري وبالاقتحام العسكري البري وباحتلال فعلي، مزال قائما، لعدة مناطق لبنانية في الجنوب اللبناني.

غير أن هذا القرار الجديد يتسم بطابع خاص لكونه صادرا عن الحكومة اللبنانية بشكل مباشر وعلني، وبتنسيق تام مع إدارة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، حيث كلفت الحكومة اللبنانية الجيش اللبناني بوضع خطة عملية قابلة للتنفيذ لبسط سيطرته على كل الأراضي اللبنانية ونزع سلاح حزب الله، على عكس القرارات السابقة التي كانت تصدر عن مؤسسات الأمم المتحدة في سياقات مختلفة.

وحسب تصريح المحلل السياسي اللبناني لوكالة الأناضول آلان سركيس، فإن خطة الجيش اللبناني «ستشمل خمس مناطق في لبنان، هي منطقة جنوب الليطاني، ومنطقة شمال الليطاني، وضاحية بيروت الجنوبية ومحيطها، والبقاع شرقي لبنان، والمناطق التي كان حزب الله يستخدمها كمخابئ للصواريخ والأسلحة أو كنقطة تحرك عسكري»، وأكد أن «خطة الجيش ستركز على بسط سلطة الدولة، ومنع الظهور المسلح سواء اللبناني المتمثل بحزب الله، أو الفلسطيني المتمثل بالفصائل الفلسطينية»، وعمليا شرعت بعض الفصائل الفلسطينية في تسليم سلاحها للجيش اللبناني ابتداء من تاريخ 21 غشت 2025، وخاصة الفصائل المرتبطة بحركة فتح، إذ «تسلم الجيش اللبناني السلاح الفلسطيني بمخيم برج البراجنة بالضاحية الجنوبية لبيروت، في أول مرحلة، قبل أن يتسلم فيما بعد، السلاح من مخيمات الرشيدية والبص والبرج الشمالي بمدينة صور (جنوب)»، وفق وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية.

وفي إطار الضغط الذي مارسته الإمبريالية الأمريكية على الحكومة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله والمقاومة الفلسطينية المتواجدة في لبنان، برز اسم توم باراك، المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا ولبنان، منذ صيف 2025 بصفته مهندس الخطة الأميركية الجديدة تجاه لبنان بعد أن تولى الإشراف على الملف بدلا من مورغان أورتاغوس، نائبة المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط.

حمل توم باراك إلى بيروت ثلاث وثائق ومذكرات شكلت أساس إستراتيجية واشنطن الجديدة تجاه لبنان، وتمحورت حول نزع سلاح حزب الله وفق جدول زمني واضح وملزم، وتفكيك مؤسسة «القرض الحسن» الذراع المالية للحزب، والبدء الفوري بنزع سلاح المخيمات الفلسطينية، تحت لافتة حصر السلاح بيد الدولة.

وعمليا تعتبر الخطة الأمريكية الأساس المادي لكل ما سَتُبنى عليه خطة الجيش اللبناني لنزع سلاح المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وهو ما يعني أن خطة الجيش اللبناني لن تكون في النهاية إلا تنفيذا حرفيا لما تقرره أمريكا والكيان الصهيوني بما يخدم مصالحهما المشتركة في المنطقة. ولهذا فالخطة الأمريكية لا تنص بشكل واضح على الانسحاب الكلي للكيان الصهيوني من الأراضي اللبنانية التي تحتلها، وعلى وضع حد نهائي للاعتداءات المتكررة التي يمارسها الكيان المحتل في حق الشعب اللبناني، كشرط أساس لنزع سلاح المقاومة، وإنما تقوم على نزع سلاح حزب الله والفصائل الفلسطينية في غياب أية ضمانات لاحترام سيادة لبنان على أراضيه وحمايتها من أية اعتداءات للجيش الصهيوني.

في نفس هذا السياق، وبالتوازي مع ذلك، يستمر الكيان الصهيوني في شن حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني في غزة بهدف تهجيره منها والقضاء نهائيا على المقاومة الفلسطينية المسلحة بها وخاصة حركة حماس، بما يمكنه من إعادة احتلال غزة والضفة الغربية وإخضاعهما بشكل تام لإدارته وسلطته، والقضاء بصفة نهائية على القضية الفلسطينية، وبما يمكنه، أيضا، من بسط سيطرته المطلقة على كل منطقة الشرق الأوسط بعد إسقاط نظام بشار الأسد وتعويضه بنظام الجولاني العميل، وبعد الضغط على الحشد الشعبي في العراق لتسليم سلاحه والانضمام إلى الجيش العراقي الرسمي، وبعد التفرغ لشن حرب مدمرة على كل من اليمن بهدف القضاء على نظام الحوثيين، وعلى إيران لإسقاط نظامها الحاكم وتعويضهما (نظام الحوثيين والنظام الإيراني بنظامين عميلين تابعين لأمريكا وللكيان الصهيوني، بعد القضاء على البرنامج النووي الإيراني والقوات العسكرية الصاروخية الإيرانية. هذا ما تخطط له أمريكا بتنسيق تام مع الكيان الصهيوني بشكل استراتيجي، بهدف إعادة هيكلة شرق أوسط جديد متحكم فيه أمريكيا وصهيونيا، بحيث لا يكون فيه أي وجود لأي نظام سياسي قوي ومستقل وقادر على حماية بلاده من أي اعتداء خارجي عليه، وخاصة من طرف الكيان الصهيوني، الذي سيكون -حسب الخطة الأمريكية المشار إليها- أقوى «دولة» في المنطقة، متوفرة على أقوى جيش وعلى أكبر وأقوى ترسانة من الأسلحة الفتاكة النوعية بما فيها السلاح النووي، وفي المقابل ستكون باقي دول المنطقة خاضعة لإملاءات السياسة الأمريكية وتابعة للكيان الصهيوني ومطبعة معه.

جوهر عقدة المشكل:

في تقديري الخاص، لن تجد لا الخطة الأمريكية ولا خطة الجيش اللبناني المستوحاة منها طريقهما إلى التنفيذ، وذلك بسبب مجموعة من التعقيدات المرتبطة بطبيعة الصراع في المنطقة الذي هو صراع وجودي طرفه الأول كيان صهيوني استعماري عنصري توسعي مجرم هدفه بسط كامل سيطرته على المنطقة ككل عبر الاحتلال المباشر حتى لو تطلب ذلك ارتكابه لجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب من قتل للمدنيين/ات وتدمير لجميع مرافق الحياة من مستشفيات ومدارس ومنشآت حيوية وبنيات تحتية ومقدرات تنموية وغيرها، كما يقع حاليا في غزة، مدعوما بالإمبرياليات الغربية وفي مقدمتها الإمبريالية الأمريكية، ومسندا من طرف أنظمة عربية عميلة وخانعة وخائنة، وخاصة الأنظمة المطبعة مع الكيان الصهيوني من جهة، وطرفه الثاني شعوب متشبثة بحقها في الوجود، وبحقها في الاستقلال والتحرر من التبعية ومن الاستعمار الصهيوني - الإمبريالي، وتقاوم بجميع الأشكال الممكنة بما في ذلك بالكفاح المسلح لتقرير مصيرها خارج أية سيطرة أجنبية عليها، مدعومة من طرف أغلبية شعوب العالم والعديد من القوى المناضلة المحبة للسلم والسلام من جهة أخرى، هذا التناقض التناحري هو ما يشكل جوهر عقدة المشكل، فطالما أن الاحتلال قائم ومستمر ويشكل خطرا حقيقيا على شعوب المنطقة وعلى السلام في العالم، فإن المقاومة وخاصة المسلحة ستبقى قائمة ومستمرة وجاهزة لمواجهة الاحتلال بكل ما أوتيت من قوة ومن خبرة ومن إرادة ومن عزيمة ومن قدرات فائقة على التضحية بجميع أشكالها.

> **إن هذا القرار الجديد يتسم بطابع خاص لكونه صادرا عن الحكومة اللبنانية بشكل مباشر وعلني، وبتنسيق تام مع إدارة الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، حيث كلفت الحكومة اللبنانية الجيش اللبناني بوضع خطة عملية قابلة للتنفيذ لبسط سيطرته على كل الأراضي اللبنانية ونزع سلاح حزب الله، على عكس القرارات السابقة التي كانت تصدر عن مؤسسات الأمم المتحدة في سياقات مختلفة.**

هذا التناقض التناحري هو ما يفسر ويفرض تشبث المقاومة في كل من فلسطين ولبنان بسلاحها ورفضها تسليمه أو التخلي عنه مهما كانت الظروف والتضحيات، لأنها تدرك، بما لا يدع أي مجال للشك، أن تخليها عن سلاحها لن يكون إلا بمثابة انتحار جماعي للجميع، للمقاومة نفسها وكافة مكوناتها وللشعبين الفلسطيني واللبناني وللقضية الفلسطينية ولشعوب المنطقة ككل، بل وللإنسانية جمعاء، باعتبار أن الإمبريالية الأمريكية، ستتفرغ أكثر، بعد ذلك، للعمل على تمديد بسط هيمنتها على باقي مناطق التوتر في العالم وخاصة في آسيا لمحاصرة روسيا والصين وكوريا الشمالية، وفي أمريكا اللاتينية لإسقاط الأنظمة التقدمية في العديد من بلدانها وخاصة فنزويلا والبرازيل وكوبا وغيرها وتعويضها بأنظمة عميلة لها. معنى هذا أن كلفة تخلي المقاومة عن سلاحها ستكون ثقيلة وباهظة الثمن على الجميع وستنتج عنها مآسي وفواجع وكوارث إنسانية في شتى أنحاء العالم.

وعلى العكس من ذلك، فحفاظ المقاومة على سلاحها واستمرارها في مواجهة الكيان الصهيوني وخلفه أمريكا والأنظمة العربية الرجعية والمطبعة، وتوجيه ضربات قوية وموجعة للعدو أينما تواجد، كما تفعل ذلك الآن المقاومة الفلسطينية والقوات المسلحة اليمنية التي تكبد العدو خسائر فادحة في أرواح جنوده وفي معداته العسكرية ومنشآته الحيوية، هو ما يشكل عامل ردع قوي للغطرسة الصهيونية الأمريكية، وهو ما سيؤدي إلى فرض وقف حرب الإبادة الصهيونية الأمريكية في حق الشعب الفلسطيني وانسحاب الجيش الصهيوني من غزة والتفاوض من موقع قوة حول صفقة لاسترجاع متبادل للأسرى، وإلى تقوية الضغط العالمي (المسيرات الحاشدة في جل مدن وعواصم العالم، مقاطعة المتاجر والشركات المدعمة للكيان، إغلاق الموانئ في وجه السفن المحملة بالأسلحة المتجهة للكيان المحتل، محاصرة المسؤولين السياسيين الغربيين المدعمين للكيان أينما وجدوا، تنويع سفن الصمود لكسر الحصار....) من أجل عزل الكيان الغاشم وأمريكا، ومن أجل اعتقال المجرمين الصهاينة ومحاكمتهم طبقا لقرارات الجنائية الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

لهذه الاعتبارات، وغيرها مما لا يسمح حجم هذا المقال بالتفصيل فيها، فإنه علينا جميعا، كمناضلات ومناضلين، وكقوى مناضلة بمختلف توجهاتها، وكشعوب في العالم بأسره محبة للسلم ومناهضة للحروب، أن ندعم تشبث المقاومة بسلاحها وبحقها المشروع في الكفاح المسلح في مواجهة الكيان الصهيوني السرطاني، وأن نكثف من سبل دعم المقاومة المسلحة بكل الأشكال النضالية الممكنة، وليكن شعارنا في ذلك «سلاح المقاومة خط أحمر».

القنيطرة: 7 شتنبر 2025

الشبيبة التعليمية والعمل النقابي الشبيبي

يعيش المغرب دخولا اجتماعيا تميز بتمرير المزيد من مخططاته الطبقية الرجعية والتراجعية الهادفة لتكريس وتعميق الفقر والهشاشة والبطالة والقمع والغلاء المهول في الأسعار وضرب الحقوق والمكتسبات الاجتماعية والشعبية في مختلف القطاعات والمجالات وفيما يخص الشبيبة التعليمية فإنها تعيش واقعا بئيس ابرز سماته تفكيك وضرب للوظيفة العمومية وتكريس التشغيل بموجب العقود وتحديد سن التوظيف بالقطاع في 30 سنة وتكريس وتعميق الهشاشة وفصل للتكوين عن التوظيف وغيرها من التراجعات الخطيرة والتي يعتبر أول وأبرز ضحاياها الشباب والشابات سواء المزاولين بالقطاع والطلبة والمعطلين حاملي الشواهد.

عزيزة الرامي

1. بعض المخططات التاريخية لتنزيل السياسات التعليمية التخريبية في المغرب :

إن أزمة التعليم العمومي هي أزمة ممتدة منذ عقود من الزمن خاصة بعد استنفاد برامج التقويم الهيكلي الذي كان له انعكاسات خطيرة على القطاعات الاجتماعية وابرزها « قطاع التعليم» إذ واجه التعليم والمدرسة العموميين» هجوما نيوليبراليا كاسحا عبر مجموعة من المخططات والسياسات التعليمية التخريبية التي نفذها النظام المخزني عبر حكوماته المتعاقبة خدمة للدوائر الامبريالية المالية العالمية والرأسمال العالمي والمحلي وتجلى ذالك في

- تنزيل الميثاق الوطني سنة 2000 استجابة لتقرير البنك الدولي 1995
- تنزيل البرنامج الاستعجالي 2009 استجابة لتقرير البنك الدولي 2008
- تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015 استجابة لمذكرة البنك الدولي 2013
- تنزيل خارطة الطريق والنظام الأساسي السابق استجابة لتقرير البنك الدولي « المغرب في أفق 2040 والذي صدر سنة 2017.

كل هذه المشاريع والبرامج التي تم ترجمتها وتنزيلها بدقة استجابة لإملاءات المؤسسات النيوليبرالية المالية العالمية كما أشرنا سابقا والمنحازة بشكل واعي لتدمير « التعليم العمومي والوظيفة العمومية وإنعاش التعليم الخصوصي والتشغيل بالعقدة بشكل عام.

هذا الواقع اليوم أصبح مفضوحا بحيث أن هدف الدولة هو تسليع المدرسة العمومية وتسليع كل الواجهات الموجودة داخل المدرسة « مثل الحراسة والنظافة والطبخ» والان يتم تسليع أنشطة الدعم والمواكبة وتعتبر كل المجالات التي تشتغل فيها المدرسة مهددة ورهن إشارة اختيارات الدولة الطبقية عبر وزارتها الوصية على القطاع من أجل تكريس المزيد من التسليع والخوصصة.

2. أهم نقط « تقرير البنك الدولي المغرب في أفق 2040» :

صدر تقرير البنك الدولي سنة 2017 حيث ياتي العنوان في أول صفحة « الاستثمار في الرأسمال اللامادي تسريع الإقلاع الاقتصادي»

وسيتحدث عن الاستثمار في اتجاهين أساسيين : الاستثمار البشري ويقصد به النظام التعليمي والاستثمار في الخدمات العمومية وسيركز على عدة أهداف من بينها أداء مهام الوظائف العمومية بأقل كلفة. (تقليص التكلفة المالية في القطاعات الاجتماعية من بينها التعليم العمومي)

ويوجه التقرير المغرب إلى اتخاذ مجموعة من التدابير في قطاع التعليم أبرزها :

- o اعتماد حكامة جديدة للنظام المدرسي ومن بين أهدافها يتحدث عن تحديث الإدارة « تحتوي على التدرج – أداء المهام – النتائج» بمعنى أدق خفض الأجور عبر ما يلي :
- o اعتماد اللامركزية في التوظيف (المالية والتدبيرية)
- o التدبير بالنتائج وتعميم مستويات التعاقد
- o المرونة في التوظيف والمهام وتدبير المسار المهني
- o الصرامة في المحاسبة وتفعيل العقوبات التاديبية
- o إدخال مفاهيم المقاولة مثل الأداء والمردودية وجعلها أساسا للترقية
- o تشجيع الأداء الفردي
- o ضبط حركية الموظفين وإعادة انتشارهم وتوسيع اللجوء للتعاقد (استهداف الشباب اساسا)
- o تفويض الخدمات عبر الشراكات (الخوصصة)
- o النهوض بالقطاع الخاص ودمجه في مسار الإصلاح (رفع اليد عن العمومي والاتجاه نحو الخصوصي)

3. الحركة النقابية الشبيبية :

تاريخ الحركة النقابية العمالية الشبيبية بالمغرب:

ظهرت الحركة النقابية الشبيبية ابتداءا من تاسيس الشبيبة العاملة المغربية بتاريخ 24 فبراير سنة 1957 والتي لعبت دورا مهما وشكلت مصدرا قويا للاتحاد المغربي للشغل لتكوين وتخرج عدة أطر نقابية وساهمت الشبيبة في تنشيط الحركة الثقافية والرياضية وقامت بتأسيس أنشطة المسرح العمالي والعمل التربوي ومختلف الأنشطة آنذاك لتلعب دورا مهما في تأطير وتكوين أطر نقابية شابة شكلت قاعدة مهمة لتخرج كوادر نقابية واسعة.

كما ساهمت فئة الشباب في سيرورة النضال النقابي في الحركة الطلابية على سبيل المثال ، عبر منظمتها العتيدة أوطم تجسد ذالك بالمحطات التالية : (مساهمة إلى جانب الحركة الوطنية في نضالها ضد المستعمر ، 23 مارس 1965 ، ومساهمتها في انتفاضة الخبز 1981 و1984 .....) إلا أنها في الاونة الأخيرة منذ الحضر العملي 1983 بعد سعي النظام المخزني في إقبار الحركة الطلابية وكذا إغراقها في دوامة العنف ودخولها في أزمة مما جعلها تتراجع على المستوى هذه النضالات.

وساهمت ايضا فئة الشباب في الحركة النقابية عبر الحركة التلاميذية بمشاركتها في عدة محطات منها نضالات التلاميذ بالانتفاضة المجيدة بتاريخ 23 مارس 1965 احتجاجا على النظام التعليمي ومشاركة التلاميذ لجانب الكدش في إضرابات 1979 والتي عرفت اعتقالا للتلاميذ والمشاركة في إضراب 1981.

شكلت فترة التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي على البلاد جراء أزمة المديونية العمومية فترة سوداء بالنسبة للمدرسة العمومية لتنفجر نضالات شعبية ضخمة شكلت الشبيبة المدرسية جزءً هاما منها، وكان الاحتجاج على السياسة التعليمية الطبقية أحد تعبيراتها انطلاقا من احتجاجات تلاميذية من مدينة مراكش لتعم العديد من مناطق البلاد، وتعرف زخما خاصة في مدن منطقة الشمال والانتفاضة الشعبية لسنة 1984 كرد فعل على الوضع المزري الذي تعيشه في المؤسسات التعليمية، والاحتجاجات في عديد من المدن الصغرى ونضالات في الثانويات حول عديد مطالب مرتبطة بالإيواء في الداخليات وبشروط الدراسة (مثال نضالات تلاميذ الحسيمة 1986) ، مشاركة الحركة التلاميذية في إضراب 14 دجنبر 1990 التي دعت له كل من الكدش والاتحاد العام للشغالين بالمغرب حيث نالوا نصيبهم من القمع والاعتقال

واقع الشبيبة النقابية التعليمية

من المعروف أن الدول الرأسمالية في المركز تكرس الهيمنة على دول الجنوب في إطار العلاقات التبعية أولا بفرض أنظمة سياسية غير ديمقراطية تقبل بهذه الهيمنة مما أدى لنتائج كارثية على المغرب أبرز ضحاياها الشباب/ات، ومن بينها إغراق المغرب في المديونية ودفعه نحو التخلص من القطاع العام عن طريق» خوصصة الخدمات الاجتماعية الحيوية والتعليم والصحة وقطاعات البنية التحتية (الشوارع والماء والكهرباء.....) وتحويل المغرب لدولة حامية للاستثمار الأجنبي خاصة بعد تمرير السياسات المشؤومة «التقويم الهيكلي 1983» المبنية أساسا على المرجعية النيوليبرالية والتي كرست رفع يد الدولة عن التوظيف وفتح المجال للقطاع الخاص (فصل التكوين عن التوظيف) وهو ما تم تاكيده لاحقا بالدستور الممنوح 2011 في الفصل 31 منه.

أدى تسارع وثيرة الهجوم النيوليبرالي على التعليم العمومي المغربي من أجل خوصصة ما تبقى من مجانيته ورهنه أكثر بيد الرأسمال تبعيرا وتسييرا تنفيذا لالتزامات النظام مع الدوائر الامبريالية المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية..)، إلى التراجع عن العديد من المكتسبات التي حققها نساء ورجال التعليم بفضل النضالات المريرة التي خاضوها في فترات تاريخية سابقة والمتجلية في

1. تخريب انظمة التقاعد وتمديد سن العمل إلى 63 سنة
2. فرض التشغيل بموجب عقود مع الأكاديميات بمرسوم 9 غشت 2016 المتعلق بشروط وكيفية التشغيل بموجب العقود مما كرس الهشاشة وسط الشباب/ات وإقبار الحق في الوظيفة العمومية وضرب الاستقرار في العمل.
3. الاقتطاعات المتتالية من الأجور بسبب الاضراب.
4. عدة مواد في قانون الإطار 51.17 المتعلق ب "منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" فمن بين ما يتضمنه من بنود ومواد خطيرة، هو ضرورة إحداث دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات تعتمد لإسناد المهمات ولتقييم الأداء والترقي المهني على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية كما هو معمول به في المقاولة الرأسمالية، مما يعني التراجع أيضا عما حققته الشغيلة التعليمية في مجال الترقي والتخلي عن حق الترقي بالشهادة أو الأقدمية أو الامتحان.."
5. إقرار الدولة عبر وزارتها الوصية على القطاع شرط تحديد السن 30 سنة لإجراء مباراة أطر الأكاديميات وتجدر الإشارة أنه فيما يخص الأسس القانونية التي تخص السن الأقصى للتوظيف بالمغرب عرفت من بين 2021 لحدود 2023 تناقضا بين المرسوم والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي يحدد السن 40 سنة.
6. النظام الأساسي السابق وما كان تحمله من مواد وبنود خطيرة سيكون أكبر ضحاياها الشباب خاصة ترسيم تحديد سن التوظيف في 30 سنة وإقرار التشغيل بالعقود بتكريس أطر الأكاديميات وعدم التراجع عن التوظيف بموجب العقود.

4. نضالات الشبيبة التعليمية النقابية :

في مقابل هذا الهجوم المنهج على شباب/ات العامل/ات بقطاع التعليم خاضت الشغيلة التعليمية نضالات وحركات احتجاجية قوية كان الشباب/ات في مقدمتها :

- معركة لأساتذة/ات حاملي/ات الشواهد والاضراب الشهير لسنة 2014 والذي دام 111 يوم مصحوب باعتصام بالرباط وما قابله من قمع وتنكيل وترهيب وصلت لحد التوقيفات عن العمل وتوقيف الأجور ومجالس التاديبية وتوقيفات المؤقتة عن العمل.
- المعركة البطولية لتنسيقية المفروض عليهم التعاقد وما يصاحبها لحدود اليوم من قمع وتنكيل وترهيب تصل لحد المحاكمات الصورية والأحكام الجائرة في حق مناضليها ومناضلاتها.
- معركة تنسيقية أطر البرنامج الحكومي لتاهيل 10000 إطار تربوي.
- نضالات الحركة الطلابية ضد تحديد السن لولوج لمباراة التعليم.
- نضالات الحركات النقابية المناضلة والمكافحة أبرزها الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديموقراطي (نضالات والأشكال النضالية) والتي يتقدمها الشباب/ات بامتياز.
- نضالات الأساتذة المتدربين
- المشاركة القوية والفعالة للشباب/ات في المعركة البطولية التاريخية بقطاع التعليم لموسم 2023/2024 ضد النظام الأساسي السابق واللذين كانوا في مقدمة الحراك التعليمي التاريخي والذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كان الشباب في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب وجميع الأشكال الاحتجاجية والقيادة والتأطير ولكن في إطار التنسيقيات التي تميزت بوجود الشباب بطليعتها.

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للشباب في قلب الحركة الشعبية والنقابية في القطاعين العام والخاص وحضورهم/ن الوازن في المعارك والوقفات والمسيرات الاحتجاجية فإن هاته النضالات تتصف بالتشتت وعدم التنظيم وغياب التاطير النقابي والسياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات خاصة للطبقة العاملة باستثناء الحراك التعليمي الذي قدم دروسا حول الوحدة النضالية الميدانية بالشارع وقوة التضامن والصمود استثنائية للشغيلة التعليمية مما فرض الاستجابة للمطالب المرفوعة على رأسها إسقاط النظام الأساسي السابق وحل الملفات والمشاكل العالقة منذ سنوات.

1. سبل التصدي والمقاومة وتوحيد النضال لمواجهة المخططات المخزنية.

إن تكثيف الهجوم المخزني على التعليم والمدرسة العموميين من أجل تفكيكه وإضعافه وتكريس الخوصصة عبر مخططاته الطبقية التخريبية الذي يكرس الهشاشة ويرسم التوظيف الجهوي كغطاء للتعاقد وبعمق اللاستقرار وبحول المؤسسات التعليمية لشبه مقاولات رأسمالية على مستوى التدبير ويعتبر أول ضحاياها الشباب/ات خاصة أبناء وبنات الطبقات الشعبية المفقرة مما يستدعي اليوم وأكثر من أي وقت مضى :

- النضال الوحدوي قوي والتفاف كافة الإطارات والقوى الديمقراطية والتقدمية المناضلة والمكافحة المعنية الشبابية اليوم في إطار جبهة شبابية لمواجهة والتصدي لهذه المخططات التخريبية (سياسية ونقابية وحقوقية وطلابية ومعطلين شباب/ات).
- ضرورة تكامل نضالنا في قطاع التعليم على المطالب الآنية (إسقاط كافة المخططات الطبقية من النظام الاساسي...) مع المهام الاستراتيجية لنضالنا في قطاع التعليم ووضع أسس نظام تعليمي وطني ديمقراطي شعبي علمي وعلماني إجباري ومجاني ومفتح ينمي الطاقات الإبداعية والفكر النقدي والتحرري عبر المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لقيادة صراعنا الطبقي ضد الكتلة الطبقية السائدة وقيادة التغيير الثوري إذ أن قضية التعليم قضية طبقية لا يمكن حلها إلا بالقضاء على الرأسمالية وبناء المجتمع البديل خال من الطبقات والاستغلال.

الوضع في السودان من منظور قيادية في الشيوعي السوداني

أدلت المناضلة السودانية القيادية في الحزب الشيوعي السوداني، نعمات كوكو، بهذه المداخلة في ندوة إعلامية خاصة نظمها "مدار" و"بيبلز ديسباتش" بتاريخ 18 تموز/ يوليو 2024، ونظرا لما تضمنته من تحليل وأفكار بالغة الأهمية، ننشرها لكل غرض مفيد.

تعيش السودان على وقع حرب مشتعلة منذ 15 أبريل/ نيسان 2023، خلفت عشرات آلاف القتلى والجرحى، بالإضافة إلى ملايين النازحين الذين أجبروا على مغادرة منازلهم ومدنهم وفي حالات كثيرة مغادرة البلاد بحثا عن ملجأ آمن يقيهم ويلات الحرب التي ضربت كل مناحي الحياة، بما في ذلك المرافق الصحية وأمور الحياة المعيشية اليومية.

هذا الوضع الكارثي الذي يعيشه السودان كان وراء تنظيم ندوة لتسليط الضوء على مجريات الأحداث، وما الذي تغير داخل البلاد ليجعل الوضع مستعصيا على الحل، ومن هذا المنطلق جاء الحديث مع الرفيقة نعمات كوكو، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني:

السودان بعد "الفترة الانتقالية":

كل الشكر والتقدير لهذا التضامن مع الشعب السوداني ودعم خط الشيوعي السوداني في الداخل، وأحيي شهداء الثورة السودانية، كما أشكر الرفاق والرفيقات على هذا الاهتمام بالوضع في السودان.

لا بد في البداية أن أتحدث عن الوضع في السودان قبل الحرب وفي الفترة الانتقالية. كانت كل القوى الديمقراطية تعمل على ترتيب مسار الفترة الانتقالية وتنفيذ شعاراته، خاصة شعارات الثورة والسلام والحرية والعدالة، وفي هذا الإطار كانت مجهودات الحزب منصبة في اتجاه تكوين أكبر كتلة جماهيرية لحماية توجهات الثورة، لكن بالمقابل كنا نراقب بعين فاحصة وتحليل ماركسي ما يحدث في الساحة خلال الفترة الانتقالية، وبنهاية السنة الثانية من هذه الفترة اشتد الصراع الاجتماعي الطبقي، وكلما اشتد هذا الصراع إلا وتمايزت الصفوف، وبالتالي حدث هذا التباين وهذا الاختلاف داخل القوى الاجتماعية في السودان، بما في ذلك القوى التي كانت مصطفة حول شعارات الثورة.

للأسف الشديد هذا التباين والاصطفاف أدى إلى إضعاف مؤشرات تنفيذ شعارات الفترة الانتقالية، وأصبحت هناك بوادر لاصطفاف جديد، وهو الأمر الذي جعل الحزب الشيوعي يناقش في جميع دورات اللجنة المركزية بوادر هذا الاصطفاف الجديد للقوى المضادة للثورة من داخل قوى الثورة والتغيير نفسها. وكانت هذه المحاولات مرتبطة بالأساس بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية، لأن القوى التي كانت خلف الثورة كانت من جميع الأحزاب السياسية ومن جميع الفئات الاجتماعية – نساء وشباب ولجان مقاومة وحركة عمالية وحركة مزارعين – ما عدا الإسلام السياسي والحركة الإسلامية بجميع توجهاتها ولافتاتها. لكن اشتداد الصراع الاجتماعي الطبقي جعل الفترة الانتقالية في محكات صعبة، ومع ذلك كان الحزب الشيوعي ينادي بضرورة وحدة صفوف القوى ذات المصلحة الحقيقية في التغيير لحماية شعارات الثورة واستمرار الفترة الانتقالية.

التدخل الخارجي واستمرار الأزمة:

كانت ملامح التدخل الخارجي والاستقطاب الإقليمي واضحة، خاصة تدخل الجمهورية المصرية. في دورة اللجنة المركزية للحزب في يناير 2022 كان واضحا للحزب تغول معسكر الانقضاض على الديمقراطية وعلى شعارات الثورة باصطفافات جديدة، ونبه الحزب إلى خطورة انتهاك جدار السيادة الوطنية، لأن هناك تدخلا سافرا في القرار الوطني، وخاصة القرار السياسي والاقتصادي، لأن الصراع الاجتماعي الطبقي بدأ يتمحور حول كيفية الاستحواذ على الموارد من خلال استخدام السلطة الموجودة. ونبه الحزب إلى أهمية أن يتفطن الجميع إلى هذه الانتهاكات، لكن في مقابل ذلك كانت المصالح الاجتماعية الطبقية مستمرة في التكتل أكثر، وتجاوزت كل الخطوط من خلال العمل على الضغط على رئيس الوزراء لحل الحكومة الانتقالية الأولى وتشكيل حكومة انتقالية ثانية بشكل غير دستوري، لأن الدستور يتحدث عن حكومة انتقالية طيلة الفترة الانتقالية وتكون من كفاءات علمية ومهنية.

لكن هذا الضغط من أجل الوصول إلى السلطة واستخدام ذلك في ما بعد للاستحواذ على الموارد خدمة لهؤلاء المستقطبين الإقليميين، وعلى رأسهم مصر التي لديها مصالح اقتصادية معروفة في السودان، لينضاف إليها فاعل جديد هو دولة الإمارات، لأن لها مصالح في ما يخص الأراضي. وقد تحدث الحزب الشيوعي من قبل حول هذا الصراع حول الأراضي، وأكد أن هذه الأراضي هي مورد أساسي للشعب السوداني ولا يمكن لأي قوة أن تتصرف فيها دون التشاور مع أصحابها. إن أساس النزاع في السودان هو الصراع حول الأرض.

في الحقيقة ملامح الحرب كانت أكثر وضوحا في ظل هذا الاستقطاب السياسي الاقتصادي، وبالتالي يصبح استخدام الحرب والسلاح لمزيد من الاستحواذ على القوة والوصول إلى السلطة، وهذا ما يفسر الصراع ما بين هذين الجنرالين، إذ إنه ليس صراعا عسكريا خالصا بين قوات نظامية وميليشيات خارجية، بل هو صراع بين قوتين رضختا لاستقطابات إقليمية وعندهما أجنداتهما السياسية، والقوى الاجتماعية التي تعتمدان عليها، سواء كانت الإمارات أو مصر. ومن هنا اشتدت الصراع العسكري في السودان، وسيقضي على الأخضر واليابس مثلما قال الطرفان، إذ أصبح كل طرف يهدد الآخر ويستنفر القوى الاجتماعية التي يعتمد عليها.

في تلك اللحظة ظهر الإسلام السياسي في الساحة، وبدأ ينشط وينظم مواكبه ومطالبه بالضغط على المؤسسة العسكرية، على اعتبار أنه لم يتم تفكيكه وقياداته من داخل هذه المؤسسة. وفي المقابل بدأت قوى الميليشيات (الجنجويد) الاصطفاف مرة أخرى مع قوى اجتماعية لها مصلحة في استمرار المرحلة الانتقالية، وخاصة بعد توقيع اتفاقية جوبا التي أعطت القوات المسلحة بعض الحقوق، وتم عن طريقها تغيير الأساس في الوثيقة الدستورية التي وضعت في 2019. هذا يؤكد تماما أن الصراع السياسي الاجتماعي الطبقي في السودان بدأ يشتد من خلال المسارات الاقتصادية والاجتماعية والتفكير العملي في استخدام السلاح من أجل حسم الصراع، لأنه في تلك اللحظة كانت لدى القوتين قوى اجتماعية خاصة بهما، ولا بد أن يصفي أحدهما الآخر لكي يستفرد بالسلطة وبقوى الثورة والتغيير الحقيقية في الساحة التي لا تمتلك إلا النضال السلمي.

المؤسف أن بعض قوى الثورة والتغيير بدأت الاصطفاف، بل بدأت تخريب القاعدة الأساسية للثورة، وهي لجان المقاومة والعمل النسائي والعمل الشبابي واستخدام الإعلام بكثافة. هذا الصراع واستخدام القوى العسكرية والاجتماعية والاقتصادية من القوى المضادة للتغير والديمقراطية كان بمثابة مؤشر واضح على أن الفترة الانتقالية مهددة. للأسف أن الحكومة الانتقالية الأولى والثانية لم تستند إلى جماهير الثورة لحماية شرعيتها، ونحن نعلم تماما كسودانيين أن هناك دولا من حولنا، سواء كانت عربية أو إفريقية، ليست لها مصلحة في قيام نظام وطني ديمقراطي في السودان يتيح الفرصة لنهوض جماهيري لرسم مشهد سياسي في المنطقة. ومن هنا جاء التدخل المصري السافر بدعم واستقبال قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة وتحريضه على استعمال القوة من أجل تغيير موازين القوة في الساحة، في وقت لجأ الطرف الآخر إلى دولة الإمارات العربية وبعض الدول الإفريقية من حولنا من أجل دعمه وإمداده بالسلاح.

سبل مجابهة الوضع الحالي:

إن السلاح الموجود في السودان هو فوق قدرة الجيش السوداني، وفوق قدرة حتى هذه الميليشيا التي فتحت الحدود الغربية بعلم جميع الدول الإفريقية وبعلم الاتحاد الإفريقي، وبذلك تدفق المرتزقة من خلال الدول من حولنا، سواء من تشاد أو النيجر أو مالي، علما أن خطورة هذه القوات تتمثل في كونها بقايا الإسلام السياسي المتطرف، القوى الإرهابية التي كانت موجودة في السودان أصلا. والملاحظ في هذه النقطة أن المصريين كانوا ضد هذا التدخل من قبل الميليشيات الإرهابية المتطرفة، لكن دافعهم كان أن يحوزوا السلطة العسكرية في السودان، لأنه ليست لديهم مصلحة حقيقية ويخشون تماما قيام نظام ديمقراطي في البلاد.

هذه كانت الملامح واضحة بالنسبة لنا في الحزب الشيوعي السوداني، وكانت مرصودة، فيما كان العامل الجماهيري مستمرا في سبيل حماية الفترة الانتقالية وحماية الثورة، لأننا كنا نعلم تماما أنه من دون الجماهير لا يمكن حماية الفترة الانتقالية وحماية الثورة. ومن هنا ابتعد الحزب عن كل الصراعات حول السلطة وابتعد عن دعم الحكومة الانتقالية. نقولها بكل صراحة: رفضنا الحكومة الانتقالية الثانية ورفضنا البرنامج الاقتصادي للحكومة الانتقالية الأولى لأنه كان لا يتسق ومشروع التغيير الاقتصادي في السودان في حده الأدنى الذي توافقت عليه كل قوى الثورة والتغيير، بما فيها الأحزاب السياسية الأخرى ضمن البرنامج الاقتصادي، الذي تركه رئيس الوزراء جانبا وبدأ ترتيب المشهد الاقتصادي من أجل أن يرتبط السودان وسوق السودان بالسوق الرأسمالية العالمية. وكانت هناك قوتان ضد هذا التيار، الشعب السوداني وقوته الثورية والجماهيرية وفي الوقت ذاته الرأسمالية الطفيلية التي عمرت في السودان حوالي 30 عاما بعد أن زرعها وبناها الإسلام السياسي.

من هنا كانت مجهودات الحزب وخطه الواضح في أن هذا الصراع هو حول السلطة والموارد الاقتصادية والبرنامج الاقتصادي والاجتماعي للفترة الانتقالية، وهو الأمر الذي جعلنا نرفض جميع هذه السياسات حتى من داخل الحكومة الانتقالية، ونرفض مشروع الدكتور عبد الله حمدوك الاقتصادي.

هناك أيضا نقطة أخرى تتمثل في ضرورة فتح المجال للصعود والنهوض الجماهيري، الذي يعتبر السلاح الوحيد لحماية الثورة، وهو ما بدأ الحزب الانخراط فيه بشكل كبير من خلال استعادة النقابات واستعادة الحركة العمالية مواقعها وتنظيم المزارعين من أجل الدفاع عن أرضهم، وهو الأمر الذي أطلق معركة الموانئ شرق السودان، ومعركة الدفاع عن مشروع الجزيرة كأكبر مشروع في المنطقة الإفريقية والعربية. هذه التحركات أزعجت القوى المضادة للثورة والدول من حولنا، ومن هنا قامت الحرب؛ حرب نعلم تماما أن جذورها الأساسية هي الصراع على السلطة والاستحواذ على الموارد ورهن السودان كدولة ذات موارد كاملة – أراضي، معادن، مياه – بيد دول أخرى.

الوضع الإنساني المخيف وإمكانية تجاوزه:

استمر نهب الموارد على مرأى ومسمع من الحكومة الانتقالية، وكان لا بد للعسكر أن يحسم هذه المعركة، التي تم حسمها بدخول الطرفين في هذه الحرب الكارثية على الشعب السوداني وعلى الوطن وعلى مستقبل البلاد، التي تهدد بأن لا تكون هناك دولة اسمها السودان في الخريطة المنطقة العربية والإفريقية. هذا الأمر أدى إلى ظهور شبح تقسيم السودان، وهو الأمر الوارد حسب الموارد الاقتصادية. وللعلم هذا هو المشروع الاقتصادي للحكومة الانتقالية بقيادة الدكتور حمدوك، إذ قام بتقسيم السودان إلى خمسة قطاعات اقتصادية تنموية في إطار النمو الاقتصادي بدل التنمية الاقتصادية التي تزيح عن كاهل الشعب السوداني تبعات 30 عاما من الفقر والجوع والقهر والذل. لكن الحكومة الانقلابية اختارت مزيدا من ربط السودان عبر إمكانياته وموارده بالسوق الرأسمالية. هذا المشهد أنتج هذه الحرب الكارثية، هذا المشهد الاجتماعي الطبقي هو الذي وضعنا في هذه المرحلة الحرجة.

دخول مدرسي بطعم مقرف

عبد اللطيف صدي

كالعادة أخرج باكرا لأتمشى لكن أثار انتباهي عودة تلك السيارات الصفراء القاتم لونها بسرعتها وأبواقها وأحيانا المركونة أمام عمارة في انتظار نزول تلميذ أو تلميذة .أنا لا اخفي كرهي لهذا الصنف من التعليم الخصوصي الذي تشجعه السياسات الرسمية .والتي يروم ويستهدف قلع المدرسة العمومية من ثقافتنا ووجداننا. وأظن لا أحد من جيلي ينكر جميلها علينا .ولاينكر مجهودات المدرسين آنذاك لما كانت المدرسة مدخلا للترقي الاجتماعي.قبل ان أحال على التقاعد اتصل بي مسؤول من المديرية للحضور في حفل نهاية السنة الدراسية لتقديم جوائز للمتفوقين والمتفوقات من التلاميذ والتلميذات. هذا التقليد محمود لزرع التنافس وتكافئ الفرص .اعتذرت في أدب .أنا لست ضد تلاميذ الخصوصي لأنهم هم بدورهم من أبناء الشعب واحترم اختيارات اباءهم وأمهاتهم .

ان هذا النوع مكلف ماديا للأسر وداخله فيه تفاوتات طبقية صارخة .كما أن شغيلته التعليمية تعاني في غالبيتها الاستغلال.ناهيك عن ظروف العمل .هذه الشغيلة التي تزداد كل سنة عددا وربما الغالبية تعاني بؤسا وفاقة خاصة العنصر النسوي وما يعمق هذا الجرح هو ذلك المستقبل المفتوح على الابهام والغموض.مع الاسف وكأن النقابات لا يعنيها أمرها.وواهم من من يظن ان المدرسةالعمومية انتهى دورها .بالعكس لازال في جعبتها الكثير من الخير العميم ولا أدل على ذلك تفوق المنتسبين للمدرسة العمومية في اقتحام أرقى المعاهد العلمية ذات المصداقية العالمية.نعم أنا لا أنكر الكثير من الأعطاب فيها وأظن أكبرها التي ورثناها عن النظام التربوي الرأسمالي الفرنسي وغياب القرار الوطني .والشيء بالشيء يذكر فكثير من الدول الأوروبية لا توجد المدرسة الخصوصية مثل بلجيكا لأن الدول الأوروبية تعيش نسبيا الرأسمالية الاجتماعية في التعليم والصحة والسكن رغم الهجوم على بعض مكتسبات الطبقة العاملة التي تراكمت عبر عقود من الزمان ونقابات قوية .اما في وطننا الحبيب فإننا نعيش تحت ظل برجوازية جشعة تهجم على ما تبقى من المكتسبات الاجتماعية وتريد أن تخوصص التعليم ويصبح سلعة و المربي اجيرا. والنضال ينبغي أن يخاض على هذا المستوى.

حاليا أولياء التلاميذ لهم القدرة على أداء هذه المصاريف ولكن ممكن في المستقبل يصعب الأمر أو يستحيل .ونصبح عما فعلنا نادمين.

ان ترتيبنا في الدرك الأسفل من الترتيب العالمي في تعليم لهو المؤشر الحقيقي.فشتان بين دخول سالف واخر بطعم المرارة لأننا نتقهقر .كان في السابق بطعم العيد .تشع البسمة في وجوه الأطفال والامهات .وتلك الأفواج بوزرات أنيقة تعبر الشوارع.أما الان فالمحافظ سمينة وباهضة الثمن والاباء يتبرمون من الغلاء الفاحش للأدوات المدرسية والمراجع التي سترمى وتمزق امام باب المؤسسات التربوية.وترى الحسرة تعتلي محيا الأمهات.

الفوبيا حاضنة الرقابة الذاتية

إذا كان من المسلمات أن الخوف السوي خصيصة بشرية،فإن تحوله إلى رهاب(فوبيا): خوف مرضيّ هو ما يستدعي التأمل، لاسيما في الدول البوليسية حيث القمع و القهر و التضييق ظواهر متجاورة، متجاورة، سعيُها الأساسُ تأبيد الاستبداد، و تأييد الاستعباد، حتى و لو اقتضى ذلك تعبئة الخرافة، بمعناها القدحيّ، السالب.. ومن مترتبات هذه الفوبيا حفز غلو الرقابة الذاتية و تضخيم هذه الذاتية،و الحث على تواتر التوجسات وتناسل الهواجس،واجتراح آليات الوعيد،بعيدا عن أن يشغل المرءُ ميكانيزمات الفكر العقلانيّ،النقديّ(النّاقد) و من ثمة تغتال(بضم التاء الأولى) الموضوعية، و تذهب ريحُ المواقف الحرة، لصالح الانبطاح خنوعا وخضوعا والأنكى أن حمى استراتيجيات التخوين و التهويل أصابت/تصيب «الأنتلجنسيا» العربية،إن كانت لنا أنتلجنسيا أصلا.. تستقوي هذه المساهمة بمقال كتبه «هاشم صالح» منذ أربعة عقود ونيف، عنوانه» نحو فكر نقديّ عربيّ»(مجلة مواقف، عدد مزدوج37/38.السنة:1980.)

يميز الباحث، و المترجم «هاشم صالح»» رقابتين لا مناص من أن على «المثقف العربيّ» إدراكهما ،فأما الأولى فهي ما يسميه» الرقابة الرسمية» استنادا إلى ما (تمارسه الإيديولوجية السائدة، التي تشارك في تغذية الثقافة المدرسية والجامعية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام.)(المقال نفسه،ص:176)، وأما الأخرى فهي الرقابة الذاتية التي(يمارسها الكاتب العربيّ على نفسه من أجل أن يقمع ذاته(الا يكفي القمع الخارجيّ؟)خوفا من الآخرين ورعبا من العقاب الذي قد يحل به إذا ما ترك لنفسه حرية التفكير والمغامرة.)(المقال نفسه ،الصفحة نفسها.) وعنده(أن النوع الثاني من الرقابة هو الأشد خطرا و قتلا للشخصية البشرية..)(المقال نفسه،الصفحة نفسها.).وهذا ما يسوغ اقتصار هذه السطور على «الرقابة الذاتية». وسبق أن قلت، في مناسبة سابقة، إن الحرية هي أسّ الإبداع و أساسه، بل إنها رحم المجازفة (المخاطرة)، فالذي لا يخاطر، لا يمكن أن يحقق القفزة النوعية-الدريئةla cible. ولا فض فو عبد الرحمان الكواكبيّ، القائل: «الذي لا يشعر بالظلم لا يستحق الحرية.»

وينتقد الباحث نفسه (غياب الدراسات العربية الجادة، في مختلف العلوم، عن الساحة الثقافية العالمية الراهنة.)(المقال نفسه، الصفحة نفسها)، مقترحا أن يكون حديث الناس هو بؤرة اهتمام الدارسين المحتملين مستقبلا، سعيا إلى رصد المشكلات الحقيقية ،ثم بناء الحلول القمينة بتجاوز العوائق و الإكراهات.. فلا «ندعو لأندلس إن حوصرت حلب»، نحو ما قال محمود درويش، ولا نحتمي بالنصوص حتى لا يدخل اللصوص، كما ردد درويش نفسه. وغني عن: البيان و البرهان أن الرهاب يفقد المصاب به مروءته، بما في ذلك كرامته (وهي قيمة القيم)!! فلا يتردد في الدسيسة و الافتراء، طارقا أبواب الخيانة و العمالة، محاولا تسويغ مواقفه المتخاذلة وقد غاب عنه قول أبي الطيب:

«فما يَنفَع الأسد الحياءُ من الطوى
ولا تتقي حتى تكون ضَواريا «»

هكذا يكثر «»المتثاقف «» من (المراجعات)، وهي في حقيقتها تراجعات بئيسة، ونكوص متخم بالردة السوسيوسياسية، مما يندى له الجبين.. وسرعان ما يلفظه التاريخ، ويرمي به في القاذورات المتعفنة،النتنة..وعلى الرغم من هذه الكفكاوية، فإنني أومن بأن آخر المرارة الغبطة.

شتنبر 2025

السوق

محمد الوهابي

في الطريق الى السوق،
تقودني خطوات صغيرة،
واتان حقيرة،
كالمنوم،
كالمسرنم،
حيث أبيع وأشتري..
حيث أباع وأشترى،
بثمن بخس،
كأي عبد نجس..
وأرى وجهي في قفة فارغة،
أسمع صوتي يطلع من جيبي،
رنينا لدراهم قليلة،
ألمح نظري وقد صار وجها آخر لنفس العملة..
فتتقلص حولي الدائرة،
كلما ازداد السوق اتساعا،
والمعروضات تنوعا..
وتسقط مني نفس النظرة،
نفس الحسرة،
ويغمرني شعور حفرة !
السوق يعرضني أمام المعروضات،
ويُعَرِّضني...
فتسخر قفة متخمة من قفتي،
ويدوس جيب كبير جيبي الصغير،
وأساوم كثيرا ولاأشتري إلا ماقل وذل،
وأساوم...
لاأملأ قفتي،
لاأملأ عيني،
وعيون الجيران..
ومن يرضى أن يبدو فقيرا،
في زمن حديثي النعم !؟
حيث الفقر عيب،
والفقير سور قصير..
فويل للفقراء من الفقراء،
مادام الجيب هو الميزان !

ابن دحمان الصياد:

إن ما نعيشه اليوم هو لحظة حاسمة في تاريخ الصراع الطبقي ببلادنا، قانون الإضراب ليس مجرد مادة قانونية، بل هو تجسيد لإرادة سياسية تقودها الدولة لتحطيم مقاومة الطبقة العاملة، وتمرير سياسات التقشف والتفكيك دون عوائق

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه للواقع النقابي في ظل تمرير قوانين تراجعية تكبل العمل النقابي وممارسة حق الاضراب سلاح الطبقة العاملة.. هو الرفيق ابن دحمان الصياد، نائب الكاتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بطنجة والكاتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي وعضو مكتبها الوطني، وعضو الجمعية المغربية لحقوق الانسان ، يناضل الى جانب رفيقاته ورفاقه من أجل بناء عمل نقابي ديمقراطي، وحدوي، مستقل، وتقدمي، يكون في خدمة نضالات الشغيلة التعليمية والطبقة العاملة عموماً. ومن اجل مغرب تسود فيه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

■ كما هو معلوم،خلال الموسم الماضي تم تمرير القانون التكبيلي للاضراب . ما تأثيراته المباشرة على النضال النقابي؟

● القانون التنظيمي رقم97.15 المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة الإضراب، قانونا تكبيليا لحق أساسي نص عليه الدستور الممنوح ، لقد صيغ وتم تمريره، لتجريد الطبقة العاملة من أحد أقوى أسلحتها التاريخية: سلاح الإضراب.

إنه قانون يُجرّم الفعل النضالي الجماعي، ويحوّله من حق مشروع إلى جريمة مقنّنة. فبموجب هذا القانون، تصبح الدعوة للإضراب خاضعة لشروط إدارية تعجيزية، ويمنح أرباب العمل والدولة صلاحيات واسعة لتقييده أو منعه، كما يفرض وصاية على النقابات ويُجرّم التضامن العمالي. ولقد عبرت الجامعة الوطنية للتعليم FNE عن رفضها القاطع للقانون التكبيلي للاضراب ، وبادرت الى الدعوة لتأسيس الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب و التقاعد حيث تم تنظيم عدة اشكال احتجاجية جهويا ووطنيا وعرفت احدى المسيرات التي نظمتها الجبهة قمعا وحصارا من طرف الأجهزة المخزنية ، إضافة الى الدعوة والمشاركة في الاضراب العام الوحدوي يومي 5و6 فبراير 2025 .

تأثير هذا القانون خطير للغاية: اذ سيهدد القدرة التعبوية للنقابات، ويضعف النضال النقابي بشكل مباشر ، و يجعل كل معركة نضالية عرضة للتجريم والمتابعة، ما يفتح الباب أمام فصل المضربين، وتشويه سمعتهم، وضرب الروح الجماعية التي يقوم عليها العمل النقابي الكفاحي. لكن يمكن ان يشكل أيضا منطلقا لوحدة نضالية جديدة اذا ما تم التعامل معه ككقضية مركزية للنضال العمالي والديموقراطي في البلاد .

■ منذ 2004 والنظام المخزني ومؤسساته التمثيلية الصورية تلوح بهذا القانون . كيف اذن تشتت الحركة النقابية في تمريره بعد هذه المدة ؟

● منذ أكثر من عقدين، والنظام يعمل على تمرير هذا القانون، متذرعا بتنزيل مقتضيات دستور البلاد الممنوح والمرفوض ، لكنه في الأصل كان يبحث عن اللحظة السياسية المناسبة لافراغ الحق في الاضراب من مضمونه النضالي وتحويله الى اجراء عقابي في كثير من بنوده ، فشل في البداية بسبب صمود الحركة النقابية ومقاومتها. لكن، مع مرور الوقت، ونتيجة تشتت النقابات، وتراجع التنسيق الميداني، وانحياز بعض القيادات و اصطفافها الى جانب الرأسمال وتحكم الأحزاب الإصلاحية والإدارية في اغلب النقابات مع غياب الديموقراطية الداخلية وسيطرة البيروقراطيات النقابية ، تم خلق الشروط السياسية والعملية لتمريره.

كذلك غياب الجبهة النقابية الموحدة، شل القدرة الجماعية على التصدي لهذا المشروع التصفوي.

بل إن النظام نجح في عزل النقابات المناضلة وإضعافها، مقابل تعزيز نفوذ نقابات وظيفية تستخدم لإضفاء الشرعية على هذا النوع من القوانين المعادية للعمال.

الدرس المستخلص هنا واضح: بدون وحدة نضالية، وبدون أرضية كفاحية مشتركة، فإن أي قانون معاد للشغيلة يمكن أن يمرّ بسهولة، حتى لو كان ذلك بعد سنوات من التلويح.

اليوم بعد ان تمت المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية ، لقد مر القانون نعم لأننا لم نقم بالواجب مما سيسهل تمرير باقي القوانين الرجعية وخاصة قانون التقاعد ومدونة الشغل ، لذا وجب علينا توحيد الجهود وبناء جبهة نضالية (الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد ...) فاما ان نكون في صف العمال او نصبح جزءا من ضربهم . ولنا نموذجا في الحراك التعليمي لموسم 2023 الذي ساهمت فيه الجامعة الوطنية للتعليم FNE الى جانب الشغيلة التعليمية لاسقاط النظام الأساسي المشؤوم ونسخه بنظام أساسي جاء بمجموعة من المكتسبات والتي تسعى الحكومة المحكومة ووزارتها في التربية الى الالتفاف عليها ، مما ينذر بدخول اجتماعي حارق هذا الموسم الدراسي 2025/2026.

■ هل كان للحراك التعليمي في بداية2023 دور في تسريع سن هذا القانون ؟ ألم يكن المفروض ان يحصل العكس؟

● بالعكس، كان يجب أن يكون الحراك التعليمي سبباً في مراجعة السياسات، لكن ما حدث هو أن النظام ارتعب من حجم الاحتجاجات، فاختار التصعيد التشريعي لمواجهة هذا التمدد النضالي.

ففي بداية موسم 2023، دخلت الشغيلة التعليمية في إضرابات متتالية بدعوة من التنسيق الوطني الذي عملت FNE على تشكيله الى جانب التنسيقيات لتوحيد النضال حتى اسقاط النظام الأساسي و الدفاع عن الكرامة وضد الحكرة ، حيث شارك نساء ورجال التعليم في إضرابات متتالية منذ أكتوبر الى دجنبر من سنة 2023 مصحوبة بمسيرات ، متحدين التهديدات و الاقتطاعات من الأجور ، ولم يتراجعوا. هذا أرسل إشارات واضحة إلى الدولة: أن هناك جيلا من الشغيلة لم يعد يثق في الحوار العقيم، وأن الاحتجاج صار خيارا جماعيا منظما.

ردّ الدولة لم يكن الاستجابة للمطالب، بل سن قوانين تحدّ من هذا الزخم. فالقانون التكبيلي جاء كمحاولة لوقف تمدد ثقافة المقاومة وسط الشغيلة، وتحديدا في قطاع التعليم الذي يُعتبر مهد النضالات الاجتماعية في السنوات الأخيرة.

حراك التعليم في 2023 سرع تمرير القانون لا لان النظام احترم مطالب الشغيلة التعليمية، بل أراد معاقبتها ومنع تكرار التجربة . وهذا يعكس منطقا سلطويا يتمثل في كلما زادت المقاومة،تشدد القمع بدل فتح الحوار الحقيقي ، وعوض ان يكون الحراك دافعا لتوسيع الحريات ،استعمل كمبرر لتضييقها .

■ ستكون الطبقة العاملة أكبر ضحايا هذا القانون الذي يخدم الراسمالية و الكمبرادورية. ماهي استراتيجية الحركة النقابية الكفاحية والمناضلة للتأسيس لعمل نقابي وحدوي لتدبير النضال من أجل اسقاط هذا القانون الذي يستهدف نزع اهم أسلحة الطبقة العاملة ؟

● الجواب الصريح هو أن القانون لن يُسقطه سوى نضال وحدوي ميداني منظم، يمتد من القواعد إلى القيادة، ويعتمد التعبئة، والتنسيق، والتصعيد.

المطلوب اليوم من الحركة النقابية المناضلة هو ما يلي:

1. بناء جبهة نقابية موحدة تضم المركزيات والنقابات القطاعية المناضلة ، على أرضية رفض القانون واسقاطه ومواجهة الهجوم الطبقي على حقوق الشغيلة.

2. إطلاق حملة وطنية ميدانية وتواصلية للتوعية بخطورة القانون، وتحفيز الشغيلة للانخراط في معركة الدفاع عن الحق في الإضراب، عبر الندوات، والبيانات، والمطبوعات، والعمل المباشر في أماكن العمل.

3. الدفع نحو إضراب وطني وحدوي ضد هذا القانون، يُعلن فيه بوضوح أن الطبقة العاملة لن تسمح بتكميم صوتها ولا بنزع سلاحها التاريخي.

4. استثمار كل المعارك القطاعية ، وربطها بهذا القانون، باعتبار أن كل نضال جزئي هو جزء من المعركة العامة ضد الهجوم على الحقوق والمكتسبات.

5. فضح التواطؤ السياسي داخل المؤسسات «التمثيلية» التي شرعنت هذا القانون، والتأكيد على أن الكفاح من أجل إسقاطه هو نضال طبقي بامتياز ضد الدولة المخزنية وخدام الرأسمال.

■ كلمة أخيرة،

● أريد أن أقول إن ما نعيشه اليوم هو لحظة حاسمة في تاريخ الصراع الطبقي ببلادنا. قانون الإضراب ليس مجرد مادة قانونية، بل هو تجسيد لإرادة سياسية تقودها الدولة لتحطيم مقاومة الطبقة العاملة، وتمرير سياسات التقشف والتفكيك دون عوائق.

لكن، في المقابل، هناك مقاومة تتشكل. هناك وعي يتصاعد وسط الشغيلة، وعموم الطبقة العاملة ، وتراكم نضالا نوعيا في قطاعات مختلفة.

المعركة ليست سهلة، لكنها ممكنة. ووحدها الحركة النقابية المناضلة، الوحدوية، الديمقراطية والمستقلة، قادرة على كسب هذه المعركة. نحن نرفض قانون تكبيل الإضراب، ونرفض أن نصبح عبيدا في سوق العمل، ونؤمن أن نضالنا، بوحدتنا وصمودنا، سيسقط هذا القانون كما أسقطنا غيره(النظام الأساسي المشؤوم لموظفي التعليم).

فلنتقدم جميعا إلى معركة إسقاط القانون التكبيلي، ولنجعل من وحدتنا قوة لا تقهر.

بعد استهداف مكتب الحركة في الدوحة

ع. م

يوم الثلاثاء 9 شتنبر استهدفت طائرات صهيونية مقرات سكنية يقيم فيها عدد من أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس.

الهجوم لم يكن يستهدف قطر بل قادة الحركة،ولم يأت بعد عملية يوم الاثنين بالقدس، بخلاف تصريحات الصهاينة، بل كان العمل جاري الإعداد له منذ أسابيع مضت.

العملية التي تمت على بعد 1800 كم من الكيان الصهيوني،وبتنسيق مع دول أخرى من المنطقة التي قدمت الدعم اللوجيستيكي، وشاركت فيها 10 مقاتلات حربية تابعة لسلاح الجو من نوع F 35 وأطلقت 12 صاروخا على المواقع التي كان يعتقد انه يوجد فيها قادة حماس في العاصمة القطرية، اذ أن إشارات هواتفهم ظهرت على لوحة طائرة استخباراتية أمريكية التي كانت تنسق مع قاعدة البيانات الجوية الصهيونية،في حين ان أعضاء الحركة منذ اغتيال الشهيد اسماعيل هنية ،قرر جهاز أمن الحركة منع اصطحاب الهواتف أثناء الاجتماعات،وبالتالي تركوا هواتفهم في إقامتهم واجتمعوا في مكان بعيد عنها، وهو ما يعد فشل استخباراتي وأمني. فالضحايا الخمسة ليسوا أكثر من أعوان مرافقين، إضافة لعنصر أمني قطري.

كالعادة جميع الدول العربية عزفت على نفس سيمفونية الإدانات والإستنكارات ندين / نستنكر / نستهجن / نعرب عن قلقنا / نتضامن / لن نقبل /... الخ فبعمالتهم وتواطئهم على القضية الفلسطينية أصبحوا ظاهرة صوتية، ولذلك لا يهابهم الصهاينة ولا يأبه أحد بهم.

في الصباح أدانت قطر العدوان الصهيوني على المدن السورية وانتهاك سيادة البلاد ، وفي المساء أدانت سوريا العدوان الصهيوني على العاصمة القطرية الدوحة وانتهاك سيادتها كانهم في ملعب لكرة التنس يرسلون بالمضرب الكرة في ما بينهم.

إنه واقع عربي مزر ومرير ومخجل. و لن نُفاجأ غدا إن نفذت الطائرات الصهيونية عدوانا مماثلا على دولة عربية أخرى بمبرر تواجد فلسطيني على أرضها و قد يموت مواطنون من تلك الدولة و لن نسمع أكثر من الإدانة و التأسف.

حين يضرب الاحتلال أرض الوسيط ، لم يعد أحد في مأمن

مروان إميل طوباسي

لم تكن محاولة استهداف إسرائيل لقيادة حماس في قلب الدوحة حدثا عابرا اليوم ، رغم ان هذه الضربة تمثل استمرار الكسر غير المسبوق لقواعد الاشتباك الذي تقوم به دولة الأحتلال بشكل معتاد ، وهو ما يمثل نقلا جديدا لساحة جديدة اخرى للصراع من ساحته التقليدية إلى عمق دولة وسيط كانت تحاول أن تلعب دورا محوريا في التهدئة من خلال تقاطعاتها مع الجانبين . إنها ليست مجرد عملية عسكرية ، بل مقامرة سياسية ستترك تداعيات إقليمية ودولية واسعة باعتقادي ، بالوقت الذي أثبتت به أن احدا في غير مأمن من الجرائم الإسرائيلية حتى دول الخليج التي كانت تعتقد انها محمية .

الدوحة ، التي وضعت كل ثقلها في جهود الوساطة لأسباب نحن لسنا في صدد تفاصيلها هنا بالمقال ، تجد نفسها اليوم أمام تحد مباشر لسيادتها وانكشاف الخداع الامريكي ، رغم وجود قاعدة العديد الأميركية على أراضيها . ومن المرجح أن ترد عبر القنوات الدبلوماسية ومجلس الأمن ، مع إعادة تقييم دورها الوسيط إذا شعرت بأن إسرائيل تفرغ مهمتها من مضمونها وان اسرائيل لم تعد تعير دورها شيئا من الاهمية وفق السياسات الإسرائيلية الهادفة الى استمرار عدوان الإبادة الجماعية والتهجير دون توقف أو بدائل اخرى .

من الصعب تصور أن إسرائيل أقدمت على هذه الخطوة من دون ضوء أخضر أميركي . فترامب الذي اعطى الحماية الخادعة لوجود حماس في قطر خلال المباحثات المباشرة بينهم ، والساعي دوما إلى إرضاء القاعدة المؤيدة لإسرائيل وعقلية الحروب حول العالم لدواعي نشر السلام الخادع ، قد منح نتنياهو غطاءً سياسيا لهذه المغامرة ، في لحظة يحتاج فيها الطرفان إلى مكاسب داخلية .

الضربة في الدوحة ليست معزولة عن المشهد الكلي ، إبادة جماعية متواصلة ، تطهير عرقي وتهجير في غزة ، وتصعيد استيطاني دموي في الضفة وتوتير الاجواء السياسية في لبنان من خلال الاشتراطات الأمريكية بعد ان تم تطويع سوريا . كلها حلقات ضمن مخطط واحد هدفه تجفيف منابع الصمود الفلسطيني سياسيا وميدانيا وقتل اي موقف عربي مشترك ومواجهة تصاعد التأييد الدولي لكفاح شعبنا ، وهو ما يعني انهيار فرص التهدئة واستمرار التوجه الإسرائيلي نحو "مخطط الحسم المبكر"، وربما توسيع رقعة المواجهة نحو جبهات أخرى من اجل تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد الإستعماري .

ورغم ما نتفق عليه او نختلف حوله مع حركة حماس ، فان ما جرى اليوم بحق قيادة حماس رغم سقوط شهداء وفشله بالهدف يعيد إلى الأذهان ما عاشته منظمة التحرير على مدى عقود ما قبل أوسلو ، وحتى لبعض قياداتها بعد ذلك ، حين لاحقت إسرائيل قادتها في بيروت وتونس وعواصم أخرى من العالم ، وحتى في رام الله . كان النهج واحدا ، ضرب القيادة السياسية كلما برزت كعنوان يمكن أن يفرض نفسه دوليا كطرف مقاوم للمشاريع الأمبركية – الإسرائيلية .

اليوم فإن دول الخليج ، التي كانت تفكر في التطبيع التدريجي الإبراهيمي مع إسرائيل ، يفترض ان تعيد حساباتها ، على الأقل من منظور أخلاقي . وفي المحافل الدولية سيُطرح السؤال الكبير ، هل باتت إسرائيل تثبت وللمرة المليون انها دولة مارقة لا تعترف بسيادة أحد؟

على الجميع اليوم ، فلسطينيين وغير فلسطينيين ، أن يدركوا قبل الغد أن ما يجري ليس استهدافا لحماس او حزب الله او الحوثيون او فصائل المقاومة وحدهم ، وان لا نوايا لدى نتنياهو لأي صفقة أو تهدئة . ما يحدث هو استهداف لأسس الأمن والسلم الإقليمي ، وإصرار على انتهاك القانون الدولي ، بل وعدم الأعتراف بنصوصه . جوهر الأمر اليوم بعد ان تم اسقاط المشروع القومي العربي هو مشروع التهجير الجماعي لشعبنا الفلسطيني ، وتنفيذ الرؤية الصهيونية القديمة – الجديدة بخلق "أرض بلا شعب" وايجاد اسرائيل الكبرى .

إن تحويل مسار الصراع إلى الدوحة ليس سوى خطوة أخرى في سلسلة طويلة من محاولات إثبات سياسات اليد الطولى كاداة استعمارية ولتفريغ الأرض من أهلها ، وتكريس معادلة الغطرسة والقوة كاداة وحيدة ، وهي ذاتها المنهجية التي نشأت وفقها إسرائيل ككيان استعماري إحلالي.

وهنا تكمن مسؤوليتنا نحن الفلسطينيين في قراءة المشهد بوعي ، وبناء استراتيجية وطنية موحدة تواجه جوهر الخطر المتمثل في اقتلاع الوجود الفلسطيني من الجغرافيا والتاريخ .

المطلوب فلسطينيا اليوم هو ، أولاً – دعوة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على نقل اجتماع نيويورك إلى جنيف بعد انتهاك الولايات المتحدة اتفاقية المقر ومنحها الضوء الأخضر للاعتداء الإسرائيلي والإبادة المستمرة ، بما يجعلها شريكة في جرائم دولة مارقة .

ثانيا – تحشيد الموقف الدولي من أجل طرد أو على الأقل تجميد عضوية إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والمطالبة بإعادة اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، والعمل بموجب أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة لوقف عدوان الإبادة وإنهاء الأحتلال وفق قرار الجمعية العامة في ايلول من العام الماضي.

ثالثا– طلب انعقاد قمة عربية تضع النظام العربي امام مسؤولياته ولتفعيل الاتفاقيات المشتركة العربية وخاصة الدفاع المشترك ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الأحتلال على الاقل أسوة بدول أمريكيا اللاتينية الصديقة ، والتأثير على المصالح الأمريكية والإسرائيلية بالمنطقة.

وفي هذا السياق ، يجب ربط هذه المسؤوليات الفلسطينية بواقع ضرورات تجاوز السياسات الأمريكية التي كانت يُعتقد من البعض انها ستقدم شيئا ما . اليوم يتضح أن من إعتبره البعض وسيطا أو شريكا أو راعيا للسلام ، لم يكن إلا عنصر خداع ، حتى لحلفائه وعامل ضغط على الأرض ، ومتواطئ سياسيا وعقائديا مع مشروع تهجير الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته الوطنية التحررية كآخر قضايا التحرر الوطني بعد إنهيار نظام القطبين الدولي وتفرد الهيمنة الأمريكية .

ومن هنا ، فإن فلسطين اليوم بحاجة إلى استراتيجية بقرار وطني مستقل وموحد للكل الفلسطيني ولمراجعة سياسية جادة لبناء رؤية تحررية وبرنامج وادوات جديدة بارادة سياسية مقاومة لمشاريع التصفية ، وتفعيل قرارات استنهاض المنظمة واجراء الانتخابات العامة ، تعيد ترتيب أولوياتها الوطنية بعيدا عن أوهام الحياد الأميركي أو القبول الصهيوني لأي افاق لعملية سلام جادة .

عن شبكة فلسطين للأنباء-شفا -

حدث الأسبوع

المحمية المصيدة

ب . الحسين

يتمادى كيان الارهاب الصهيوني في جرائمه البشعة متحديا كل القوانين والاعراف حيث ومع استمرار المجازر اليومية والهدم والتجويع بغزة الصامضة اقدم مرة اخرى، لكن هذه المرة خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة على اقتراف جريمة حيث استهدفت يوم الثلاثاء 9 شتنبر عدة طائرات صهيونية مقرات سكنية يقيم فيها عدد من أعضاء الوفد المفاوض ومن المكتب السياسي لحركة حماس. مخلفة العديد من الضحايا ونجى منها ابرز المستهدفين.

هذه العملية الاجرامية تمت في عاصمة «دولة» قطر المحمية التي تحتضن اكبر قاعدة امريكية بالمنطقة والتي تشكل اهم مركز للتجسس والدعم و... قطر التي تستضيف جولات التفاوض مع مصروالتي تربطها بالكيان علاقات متنوعة مكنته من ان يجعل من الدوحة مصيدة لرموز حماس وغيرها بمساعدة المخابرات الأمريكية التي تجعل كل امكانياتها رهن اشارته ومن المؤكد ان قرار الاغتيال حصل على الضوء الأخضر من ادارة ترانب حامية الارهاب وتم التنسيق لتنفيذ الجريمة...

على اثر هذا العدوان الإرهابي، انبارت الدول العربية ومنها المطبعة مع كيان الاجرام للتنديد «بأشد العبارات» يسلام!!؟ وكأنها الجريمة الأولى من نوعها لهذا الكيان؟ اغتيال ابو جهاد بتونس، ابو علي هنية بطهران المشاركة في اغتيل المهدي بنبركة بباريس...

إن هذه العملية والتي تمت على ارض بلد مطبع ويحتضن جولات التفاوض «برعاية» قطر مصر وامريكا؟ ولو انها لم تحقق كل اهدافها المعلنة، تكشف مرة أخرى للمطبعين، إن كان لهم شيء من البداهة السياسية وروح الوطنية، ان هذا الكيان لن يؤتمن ولو انبطحوا لكل رغباته نزواته. وان جرائمه لن تنتهي إلا بنهايته ككيان استعماري استطاني تم زرعه بالمنطقة من طرف الامبريالية والاستعمار